جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الاعلام والاتصال

رقم التسلسلي: ...../ 2026

رقم التسجيل ط1: 212135083186

رقم التسجيل ط2: 212135087220

اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في الجزائر نحو معالجة الصحف لظاهرة اختطاف الأطفال
(دراسة ميدانية بقسم علم الاجتماع بجامعة المسيلة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطلبة:

- مزاري أميمة هديل
- طويل أمينة

إشراف الأستاذ:

د. سلامي سعيداني

زواوي أحمد المهدي	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
سلامي سعيداني	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
بوربابة جلول	**أستاذ تعليم**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعرفـان

الحمدُ لله الذي أنار دروبنا بالعلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع بعد طول سهرٍ وجهدٍ متواصل، فالشكر له سبحانه أولاً وآخراً على ما أسبغ علينا من نعمٍ لا تُعد ولا تُحصى.

ثم نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف أ.د/ سلامي سعيداني، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وملاحظاته السديدة طيلة مراحل إنجاز هذه المذكرة، فقد كان نِعمَ المعلم والموجه، ومن عطائه تعلمنا أنَّ العلم لا يكتمل إلا بالأخلاق، فله منا كل الامتنان والتقدير.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول قراءة هذا العمل وتقييمه، راجين أن تكون ملاحظاتهم إضافةً نستفيد منها في مسيرتنا العلمية القادمة.

كما نمد يد الشكر إلى كل أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الذين رافقونا طوال سنوات الدراسة وكانوا لنا خيرَ سندٍ ومعين، ولكل من قدم لنا يدَ العون من قريبٍ أو بعيد في سبيل إتمام هذه الدراسة، ولو بكلمةٍ طيبةٍ أو دعاءٍ صادق.

والشكر موصول إلى طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال الذين تجاوبوا معنا في الاستبيان الميداني، فلولا تعاونهم لما استقامت هذه الدراسة.

فلكم جميعاً منا أجملُ عباراتِ الشكر وأصدقُ مشاعرِ الامتنان.

الإهداء

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

بكل مشاعر الامتنان والتقدير،

نتقدم بهذا العمل المتواضع إلى:

إلى من كان الدعاء سلاحهم، والتعب طريقهم من أجلنا...

إلى أهلنا الأعزاء،

الذين لم يبخلوا علينا بالدعم المادي والمعنوي،

وكانوا السند الحقيقي في كل مراحل دراستنا،

حفظهم الله وأدامهم تاجًا فوق رؤوسنا.

إلى أمهاتنا الغاليات...

يا منبع الحنان والصبر،

بفضل دعائكن وصلنا إلى هذه اللحظة.

إلى آبائنا...

من كان حاضرًا بعطائه، ومن غيّبه القدر وبقي أثره في قلوبنا،

رحم الله من فقدناه، وحفظ الله من هم على قيد الحياة.

إلى أستاذنا المشرف...

الذي لم يدخر جهدًا في توجيهنا ومرافقتنا،

وكان مثالًا في العلم والعطاء،

فله منا جزيل الشكر والتقدير.

إلى كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق...

ملخص بالعربية:

تتناول هذه الدراسة اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين في الجزائر نحو معالجة الصحف لظاهرة اختطاف الاطفال، وقد اجريت بصورة ميدانية على عينة قوامها ست وأربعون اخصائيا اجتماعيا من قسم علم الاجتماع بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من اكتوبر 2025 الى أبريل 2026، مستعينة بالاستبيان والمقابلة شبه الموجهة ادواتين رئيسيتين لجمع البيانات، فيما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي منهجا لها. وقد اسفرت النتائج عن ان الاخصائيين الاجتماعيين يحملون اتجاهات نقدية واضحة تجاه المعالجة الصحفية لهذه الظاهرة، اذ يرون ان الصحف الجزائرية تغلب عليها الاطر الامنية والاخبارية على حساب التحليل الاجتماعي العميق، وان التغطية تفتقر في مجملها الى الموضوعية وتراعي مصلحة الطفل والاسرة في المستوى المطلوب، في حين جاءت الاتجاهات ايجابية فيما يخص الدور التوعوي للصحافة ومساهمتها في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الاختطاف. وتخلص الدراسة الى جملة من التوصيات ترمي الى تطوير المعالجة الاعلامية بما يجعلها اداة وقاية حقيقية لا مجرد ناقلة للحوادث

الكلمات المفتاحية : الاتجاهات، الاخصائي الاجتماعي، المعالجة الصحفية، اختطاف

Abstract

This study examines the attitudes of social workers in Algeria towards the press coverage of child abduction, a phenomenon that has escalated markedly in recent years and generated serious security and social anxiety within Algerian families and society at large. The study was conducted at the Department of Sociology, Mohamed Boudiaf University, M'sila, on a purposive sample of forty-six social work specialists during the period October 2025 to April 2026. A semi-structured questionnaire and guided interview were employed as primary data-collection instruments, within a descriptive-analytical framework. Findings reveal that social workers hold markedly critical attitudes toward newspaper treatment of this phenomenon: the majority perceive Algerian press coverage as dominated by security and news-event framing at the expense of deep social analysis, and consider the overall level of objectivity insufficient relative to the sensitivity of the topic. Attitudes were, however, positive regarding the press's potential awareness-raising role and its capacity to mobilise community-level responses to abduction risks. The study concludes with a set of practical recommendations aimed at reorienting media treatment toward preventive, analytical, and ethically grounded coverage that genuinely serves child protection rather than merely reporting incidents.

Keywords: Attitudes, Social worker, Press coverage, Child abduction, Algerian press.

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	**ب**
إهداء	**ج**
ملخص (عربي / إنجليزي)	**د**
فهرس المحتويات	**و**
فهرس الجداول	**ز**
فهرس الأشكال	**ح**
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار المنهجي للدراسة	**03**
تمهيد	04
أولا :إشكالية الدراسة	04
ثانيا :فرضيات الدراسة	05
ثالثا :أهمية الدراسة	06
رابعا :أهداف الدراسة	06
خامسا :منهج الدراسة وأدواتها	06
سادسا :حدود الدراسة	06
سابعا :تحديد المفاهيم والمصطلحات	07
ثامنا :التوجه النظري للدراسة	10
تاسعا :الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني :ظاهرة اختطاف الأطفال – المفاهيم والأبعاد	**16**
تمهيد	17
1.1المفاهيم الأساسية لظاهرة اختطاف الأطفال	18
1.1.1 تعريف اختطاف الأطفال	18
2.1.1 أسباب اختطاف الأطفال	20
3.1.1 أشكال اختطاف الأطفال في الجزائر	21
4.1.1 آثار الاختطاف على الطفل والأسرة والمجتمع	23

2.1المقاربات التفسيرية لظاهرة اختطاف الأطفال	24
1.2.1 المقاربة النفسية والاجتماعية	24
2.2.1 المقاربة الاقتصادية والاجتماعية	24
3.2.1 المقاربة القانونية والأمنية	25
4.2.1 دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من الظاهرة والتوعية بها	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثالث :الصحافة المكتوبة ومعالجة الظواهر الاجتماعية	**28**
تمهيد	29
1.2الصحافة المكتوبة – المفهوم، الوظائف، المسؤوليات	30
1.1.2 تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر	30
2.1.2 وظائف الصحافة في المجتمع (الإخبار، التوعية، المراقبة الاجتماعية)	32
2.2معالجة الصحافة المكتوبة لظاهرة اختطاف الأطفال	35
1.2.2 منهجيات تناول الظواهر الاجتماعية في الصحافة	36
2.2.2 مقاربات ونماذج لتأطير أخبار الاختطاف	37
3.2.2 تأثير معالجة الصحافة على الرأي العام	38
4.2.2 إشكاليات التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة في الصحافة الجزائرية	39
5.2.2 إشكاليات التغطية الإعلامية (التهويل، الأخطاء الأخلاقية، غياب التخصص)	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الرابع :الإطار التطبيقي للدراسة	**44**
أولا :عرض وتحليل نتائج الدراسة	45
ثانيا : عرض نتائج استبيان الدراسة	49
ثالثا: الاستنتاج العام	59
خاتمة	**62**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم	الموضوع	الصفحة
01	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	45
02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	46
03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة	47
04	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	48
05	وصف عبارات المحور الأول مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	49
06	وصف عبارات المحور الثاني طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	51
07	وصف عبارات المحور الثالث الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	53
08	وصف عبارات المحور الرابع أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	55
09	وصف عبارات المحور الخامس تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	57

فهرس الأشكال

رقم	الموضوع	الصفحة
01	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	45
02	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	46
03	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة	47
04	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	48
05	توزيع عبارات المحور الأول من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية	50
06	توزيع عبارات المحور الثاني من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية	52
07	توزيع عبارات المحور الثالث من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية	54
08	توزيع عبارات المحور الرابع من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية	56
09	توزيع عبارات المحور الخامس من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية	58

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

شهدت الجزائر في السنوات الاخيرة تصاعدا ملحوظا في ظاهرة اختطاف الاطفال، وهو ما بات يشكل هاجسا امنيا واجتماعيا حقيقيا لدى الاسر الجزائرية والمجتمع باسره، اذ لم تعد هذه الظاهرة مجرد حوادث فردية معزولة بل تحولت الى قضية اجتماعية ذات ابعاد معقدة تعكس اختلالات عميقة في منظومة الحماية الاجتماعية والامنية، وقد كشفت الارقام والتقارير المتاحة عن تزايد ملفت في عدد الحالات المسجلة سنويا مما يلقي بظلاله الثقيلة على الشعور الجمعي بالأمان وعلى ثقة الاسرة الجزائرية في محيطها الاجتماعي، وهذا ما يحتم على مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاعلاميين الانخراط بجدية في معالجة هذا الملف من ابعاده المتشعبة والمتداخلة.

وفي هذا الاطار تأتي وسائل الاعلام ولا سيما الصحف الجزائرية اليومية باعتبارها الوسيط الاساسي بين الواقع الاجتماعي والراي العام، حيث تضطلع بمهمة نقل المعلومة وتفسيرها وتأطيرها في قوالب اعلامية متباينة التوجه والغرض، فالمعالجة الصحفية لقضية الاختطاف لا تقتصر على مجرد الابلاغ عن الوقائع بل تمتد لتشمل اعادة بناء الحدث وتوجيه ردود فعل الجمهور نحوه واقتراح الاطر التفسيرية التي يستوعب من خلالها المجتمع خطورة هذه الظاهرة، وكثيرا ما يلاحظ المتابع ان الصحف تنزع الى توظيف اسلوب اثاري يغلب عليه الجانب الاخباري البحت دون التعمق في الابعاد الاجتماعية والنفسية والوقائية، مما ينعكس سلبا على طريقة استيعاب المجتمع لهذه الظاهرة ويضيق هامش النقاش العلمي والمجتمعي حولها.

ولعل من اكثر الفئات المهنية قدرة على تقييم هذا الاداء الاعلامي بموضوعية ووعي نقدي هم الاخصائيون الاجتماعيون الذين يجمعون بين المعرفة النظرية بطبيعة الظواهر الاجتماعية وخبرة العمل الميداني المباشر مع الحالات المتضررة، فهم يمتلكون رؤية متكاملة تمكنهم من الحكم على مدى عمق المعالجة الصحفية وصدقها ومدى التزامها بالمعايير المهنية والاخلاقية التي تفرضها طبيعة القضايا المتعلقة بالفئات الهشة، وهذا ما يجعل من منظور الاخصائي الاجتماعي مرجعا علميا موثوقا في تقييم الخطاب الاعلامي من زاوية سوسيولوجية دقيقة بعيدة عن التحيزات الايديولوجية او التجارية التي كثيرا ما تطبع الممارسة الصحفية.

غير ان الملاحظ في الادبيات الاكاديمية الجزائرية هو شح الدراسات التي تتناول هذا التقاطع بين الاتجاهات المهنية للاخصائيين الاجتماعيين من جهة والمعالجة الصحفية لظواهر الجريمة الاجتماعية من جهة اخرى، اذ تنصب معظم الدراسات المتاحة على تحليل مضمون المواد الصحفية في حد ذاتها دون ان تستشير المتخصصين الاجتماعيين او تدرج رؤيتهم النقدية كمتغير مستقل في التصميم البحثي، وهو فراغ معرفي جدير بالسد والمعالجة،

خاصة في ضوء الدور المحوري الذي بات يضطلع به الاخصائي الاجتماعي في المنظومة الجزائرية سواء في الوسط الجامعي او في المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة.

ولمعالجة هذا الموضوع قسمت الدراسة الى اربعة فصول رئيسية يتقدمها اطار منهجي يضم اشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية وفرضياتها وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه، قبل الانتقال الى تحديد المفاهيم الاساسية وضبط الاطار النظري المتمثل في نظرية تأطير الاعلام، ثم عرض منهج الدراسة وأدواتها وعينتها ومجتمع البحث، وختمنا هذا الفصل بقراءة في ابرز الدراسات السابقة التي قاربت الموضوع من زوايا مختلفة عربية واجنبية.

اما الفصل الثاني فتناولنا فيه المفاهيم الاساسية المرتبطة بظاهرة اختطاف الاطفال والمقاربات التفسيرية التي تعين على فهم هذه الظاهرة المعقدة من ابعادها القانونية والنفسية والاجتماعية مع التركيز على السياق الجزائري الخاص وما يتسم به من معطيات اجتماعية وثقافية تميزه عن سواه من السياقات المشابهة.

وخصص الفصل الثالث للإطار النظري المتعلق بالصحافة المكتوبة ومعالجة الظواهر الاجتماعية، حيث تناولنا فيه مفهوم الصحافة المكتوبة ووظائفها في المجتمع الجزائري ومعايير أخلاقيات الاعلام، كما عالج خصوصية معالجة الظواهر الحساسة المرتبطة بالطفولة وجريمة الاختطاف مع رصد أبرز الاشكاليات التي تعتري التغطية الصحفية لهذا الملف من تهويل وغياب تخصص وأخطاء أخلاقية.

واخيرا جاء الفصل الرابع ليمثل الإطار التطبيقي للدراسة، حيث عرضنا فيه بيانات الاستبيان الميداني وحللناها تحليلا كميا وكيفيا، ثم ناقشنا الفرضيات على ضوء النتائج المستخلصة من افراد العينة قبل ان نصل الى النتائج العامة للدراسة التي تلخص أبرز ما توصلنا اليه، لتكون الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

أولا :اشكالية الدراسة

لقيت الجزائر خلال السنوات الاخيرة تصاعد خطير في حوادث اختطاف الاطفال الذي بات يشكل هاجسا امنيا واجتماعيا حقيقيا يثقل على كاهل الاسرة الجزائرية والمجتمع باسره، إذ لم تعد هذه الظاهرة تلك الحوادث الفردية المعزولة التي كانت تطفو على السطح من حين لآخر، بل تحولت بفعل تكرارها وتزايد وتيرتها الى قضية اجتماعية بأبعاد معقدة ومتشعبة تعكس في عمقها اختلالات حقيقية تنخر منظومة الحماية الاجتماعية والامنية في آن واحد، وقد جاءت الارقام والتقارير المتاحة لتؤكد هذا التزايد الملفت في عدد الحالات المسجلة سنويا، وهو ما يلقي بظلاله الثقيلة على الشعور الجمعي بالأمان وعلى ثقة الاسرة في محيطها الاجتماعي القريب والبعيد، الامر الذي يحتم على مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاعلاميين على وجه الخصوص الانخراط بجدية اكبر في معالجة هذا الملف من زواياه المتداخلة والمتشعبة.

وفي ضوء هذا الواقع المتأزم تأتي وسائل الاعلام، ولا سيما الصحف الجزائرية اليومية، باعتبارها الوسيط الاساسي الذي يربط بين الواقع الاجتماعي والراي العام، فهي تضطلع بمهمة نقل المعلومة وتفسيرها وتأطيرها ضمن قوالب اعلامية متباينة من حيث التوجه والغرض، كما ان المعالجة الصحفية لقضية الاختطاف لا تقتصر على مجرد الابلاغ عن الوقائع كما تحدث، بل تتعدى ذلك لتشمل اعادة بناء الحدث نفسه وتوجيه ردود فعل الجمهور نحوه واقتراح الاطر التفسيرية التي يستوعب المجتمع من خلالها خطورة هذه الظاهرة وابعادها، وكثيرا ما يلاحظ المتابع لهذا النوع من القضايا ان الصحف تنزع، في غالب الاحيان، الى توظيف اسلوب اثاري يغلب عليه الطابع الاخباري البحت دون التعمق الكافي في الابعاد الاجتماعية والنفسية والوقائية لهذه الظاهرة، وهذا ما ينعكس سلبا على طريقة استيعاب المجتمع لها ويضيق في الوقت نفسه هامش النقاش العلمي والمجتمعي حولها.

ولعل من اكثر الفئات المهنية قدرة على تقييم هذا الاداء الاعلامي بموضوعية ووعي نقدي هم الاخصائيون الاجتماعيون الذين يجمعون بين المعرفة النظرية بطبيعة الظواهر الاجتماعية وخبرة العمل الميداني المباشر مع الحالات المتضررة منها، فهم يمتلكون رؤية متكاملة تمكنهم من الحكم على مدى عمق المعالجة الصحفية وصدقها، وعلى مدى التزامها بالمعايير المهنية والاخلاقية التي تفرضها طبيعة القضايا المتعلقة بالفئات الهشة، وهذا ما يجعل من منظور الاخصائي الاجتماعي مرجعا علميا موثوقا في تقييم الخطاب الاعلامي من زاوية سوسيولوجية دقيقة، بعيدا عن التحيزات الايديولوجية او التجارية التي كثيرا ما تطبع الممارسة الصحفية في تعاملها مع قضايا الجريمة.

غير ان الملاحظ في الادبيات الاكاديمية الجزائرية، وهذا ما يثير الانتباه فعلا، هو ذلك الشح الواضح في الدراسات التي تتناول هذا التقاطع بين الاتجاهات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من جهة والمعالجة الصحفية لظواهر الجريمة الاجتماعية من جهة اخرى، فمعظم الدراسات المتاحة تنصب في غالبها على تحليل مضمون المواد الصحفية في حد ذاتها دون ان تستشير المتخصصين الاجتماعيين او تدرج رؤيتهم النقدية كمتغير مستقل ضمن التصميم البحثي، وهو فراغ معرفي جدير بالسد والمعالجة فعلا، خاصة في ضوء الدور المحوري الذي بات يضطلع به الاخصائي الاجتماعي في المنظومة الجزائرية، سواء في الوسط الجامعي او في المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة ورعايتها.

ومن هذه المنطلقات جميعها، وفي ضوء ما تفرزه طبيعة العلاقة بين الاعلام والواقع الاجتماعي من اشكاليات معقدة تتصل بالمسؤولية والموضوعية والعمق التحليلي، تنهض هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الاتي:

ما اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين في الجزائر نحو معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الاطفال؟

ثانيا :التساؤلات الفرعية

1. كيف يقيم الاخصائيون الاجتماعيون مستوى اهتمام الصحف الجزائرية بظاهرة اختطاف الاطفال؟
2. ما مدى موضوعية الصحف في تناول هذه الظاهرة الاجتماعية؟
3. كيف ينظر الاخصائيون الاجتماعيون الى الاطر الاعلامية المستخدمة في المعالجة الصحفية؟
4. الى اي مدى تراعي الصحف البعد الانساني والاخلاقي في معالجة الظاهرة؟
5. ما أثر المعالجة الصحفية على وعي المجتمع بخطورة الظاهرة؟
6. ما اوجه القصور في المعالجة الصحفية من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين؟

ثالثا :فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

- تتسم اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الاطفال بطابع نقدي.

الفرضيات الفرعية:

1. تركز الصحف الجزائرية على الجانب الاخباري أكثر من التحليل الاجتماعي للظاهرة.
2. لا تراعي بعض الصحف المعايير الاخلاقية والمهنية عند تناول قضايا اختطاف الاطفال.

3. تسهم المعالجة الصحفية في رفع الوعي المجتمعي بخطورة الظاهرة بدرجات متفاوتة.
4. تختلف اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين باختلاف خبرتهم المهنية ومستواهم الاكاديمي.

رابعا :اهمية واهداف الدراسة

1. **اهمية الدراسة:**

الاهمية العلمية :اثراء الدراسات السوسيولوجية والاعلامية حول معالجة الظواهر الاجتماعية الخطيرة، وتقديم نموذج بحثي يربط بين الاتجاهات المهنية والخطاب الاعلامي.

الاهمية المعرفية :تسليط الضوء على دور الصحافة في حماية الطفولة وتوعية المجتمع بمخاطر الاختطاف وسبل الوقاية منه.

الاهمية التطبيقية :الاستفادة من اراء الاخصائيين الاجتماعيين في تحسين المعالجة الاعلامية وتوجيه الممارسة الصحفية نحو معايير المسؤولية الاجتماعية.

2. **اهداف الدراسة:**

- التعرف على اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الاطفال.
- تقييم مستوى المهنية والمسؤولية الاجتماعية في التغطية الصحفية لهذه الظاهرة.
- الكشف عن اوجه القصور في المعالجة الاعلامية من منظور الاخصائيين الاجتماعيين.
- تقديم توصيات علمية لتحسين الاداء الصحفي في تناول قضايا الطفولة وحمايتها.

خامسا :منهج الدراسة وادواتها

1. **منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته وصف اتجاهات المبحوثين وتحليل مواقفهم بصورة منهجية دقيقة.

2. **ادوات الدراسة:**

الاستبيان :موجه الى اساتذة علم الاجتماع بجامعة المسيلة لجمع البيانات الكمية حول الاتجاهات.

المقابلة شبه الموجهة (عند الاقتضاء): مع بعض الاخصائيين الاجتماعيين لتعميق التحليل وتفسير النتائج.

سادسا :حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية** :تجرى الدراسة خلال الفترة الممتدة من اكتوبر 2025الى افريل 2026م.
- **الحدود المكانية** :تقتصر الدراسة على كل اساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة محمد بوضياف المسيلة.
- **الحدود الموضوعية** :تنحصر الدراسة في اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الاطفال دون التوسع في التحليل القانوني او الامني.

سابعا :تحديد المفاهيم والمصطلحات

1. **الاتجاهات**

التعريف اللغوي:

ورد في لسان العرب لابن منظور ان الاتجاه مشتق من الجذر الثلاثي (و-ج-ه) ويعني التوجه نحو شيء والاقبال عليه، فيقال "اتجه الرجل "اذا توجه وقصد، وجاء في المعجم "الوجه :ما واجهك من الشيء وهو مستقبله وظاهره"، وهو ما يحيل في دلالته العميقة الى فكرة الميل والاستعداد النفسي نحو موضوع بعينه[1].

التعريف الاصطلاحي:

عرّف غوردون البورت الاتجاه بانه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تنظمت عن طريق الخبرة وتمارس تأثيرا توجيهيا على استجابة الفرد لجميع الاشياء والمواقف المرتبطة بها، وهو تعريف يكشف عن الطابع الديناميكي والمكتسب للاتجاهات وارتباطها بالتجربة الحياتية للفرد[2]. كما ذهب ثرستون الى تعريفها بوصفها الموقف الايجابي او السلبي نحو مثير او موضوع نفسي اجتماعي معين مؤكدا على بعدها الوجداني التقييمي، وتتضافر هذه التعريفات على ابراز ثلاثة مكونات للاتجاه هي المكون المعرفي الذي يشمل المعتقدات والمعلومات، والمكون الوجداني الذي يعبر عن المشاعر والتقييمات، والمكون السلوكي الذي يتجلى في الاستعداد للتصرف[3].

التعريف الاجرائي:

يقصد بالاتجاهات في هذه الدراسة مجمل التقييمات والمواقف والمشاعر التي يبديها اساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة المسيلة ازاء كيفية تناول الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الاطفال، سواء تعلق ذلك بالمحتوى

[1]ابن منظور، لسان العرب، ج13 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص554.

[2]Gordon W. Allport, "Attitudes," in Handbook of Social Psychology, ed. Carl Murchison (Worcester: Clark University Press, 1935), 799.

[3]Louis L. Thurstone, "Attitudes Can Be Measured," American Journal of Sociology 33, no. 4 (1928): 529.

او الاسلوب او الابعاد الاخلاقية والمهنية لهذه المعالجة، وتقاس هذه الاتجاهات بالدرجة التي يحصل عليها المبحوث في الاستبيان المعد لهذا الغرض.

2. الاخصائي الاجتماعي

التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب ان "خصص "تفيد الافراد والتميز، ويقال "اختص فلان بهذا الامر "اذا تفرد به وانفرد بالعلم فيه وتعمق في مجاله، وهو ما ينسحب بوضوح على فكرة التخصص المهني والاتقان في حقل معرفي محدد وممارسة مقيدة بمعايير وادوار منضبطة[1].

التعريف الاصطلاحي:

عرّفت الجمعية الوطنية الامريكية للخدمة الاجتماعية (NASW)الاخصائي الاجتماعي بانه الشخص المؤهل مهنيا الذي يعمل على تعزيز رفاهية الافراد والجماعات والمجتمعات من خلال التدخل المهني المنظم القائم على المعرفة العلمية وعلى قيم المهنة الاخلاقية[2]. وفي السياق العربي عرّفه الباحث ثامر غباري بانه كل شخص حاصل على مؤهل علمي في الخدمة الاجتماعية ويمارس العمل الاجتماعي وفق اخلاقيات مهنية محددة بما يخدم الفئات الهشة في المجتمع[3].

التعريف الاجرائي:

يقصد بالأخصائي الاجتماعي في هذه الدراسة كل استاذ او استاذة مرسم في قسم علم الاجتماع بجامعة محمد بوضياف المسيلة باعتباره مؤهلا اكاديميا ومهنيا للحكم على الظواهر الاجتماعية ومعالجتها الاعلامية وتقييمها من منظور سوسيولوجي علمي.

3. المعالجة الصحفية

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج2 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص180.

[2] National Association of Social Workers, Code of Ethics (Washington: NASW Press, 2021),p 1.

[3] ثامر غباري واخرون، الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق (عمان: دار المسيرة، 2010)، ص45.

التعريف اللغوي:

وردت كلمة "عالج "في المعجم الوسيط بمعنى "باشر الشيء وتولاه بنفسه وزاوله"، وجاء فيه "عالج المشكلة : سعى في حلها وتعامل معها مباشرة"، وهو ما يشير في دلالته اللغوية الى التناول الفاعل والمقصود لموضوع من الموضوعات بقصد التأثير فيه وادارته في اتجاه معين[1].

التعريف الاصطلاحي:

عرّف الباحث محمد المسلم المعالجة الصحفية بانها الاسلوب الذي تعتمده الصحف في عرض القضايا والاحداث من حيث الحجم والموقع والاطار والتأطير البصري ومضمون الخطاب الصحفي المصاحب، وهو ما يعكس رؤية تحريرية ضمنية تتجاوز مجرد نقل الخبر[2]. واضاف محمد عبد الحميد ان المعالجة تشمل جميع العمليات التحريرية والاسلوبية التي تطبق على الحدث لتحويله من واقعة خام الى مادة صحفية قابلة للنشر ومثيرة لاهتمام القارئ[3].

التعريف الاجرائي:

تقصد المعالجة الصحفية في هذه الدراسة الطريقة التي تتناول بها الصحف الجزائرية اليومية ظاهرة اختطاف الاطفال من حيث الحجم الذي تخصصه لها والإطار التحريري الغالب والعمق التحليلي المتضمن والبعد الاخلاقي والانساني الذي تلتزم به او تغفله عند التغطية.

4. **اختطاف الاطفال**

التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب ان "الخطف "بمعنى الاستلاب السريع، يقال "خطف الشيء "اي اخذه بسرعة واختلسه، وقيل "اختطفه "اي انتزعه وسلبه بسرعة وعنف لا يترك مجالا للدفاع، وهو ما يعكس الطابع القسري والمفاجئ الذي يميز هذا الفعل عن سائر الافعال الجنائية[4].

التعريف الاصطلاحي:

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص593.

[2] محمد المسلم، الصحافة والمجتمع: دراسة في التفاعلات (الرياض: دار المريخ، 2005)، ص88.

[3] محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التاثير، ط3 (القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص201.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج9 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص63.

عرّفت اتفاقية لاهاي لعام 1980الاختطاف الدولي للأطفال بانه نقل طفل او احتجازه بصورة غير مشروعة خارج بلده المعتاد للإقامة او منعه من العودة اليه بعد انتهاء حق الزيارة، وهو تعريف قانوني دولي يرسخ فكرة انتهاك الولاية الشرعية[1]. وفي السياق الاجتماعي عرّفه فيليب خوري بانه سلوك اجرامي يتضمن الاستيلاء على طفل دون اذن وليه القانوني باستخدام القوة او التهديد او الايهام مما يلحق بالطفل وبأسرته ضررا نفسيا واجتماعيا بالغ العمق[2].

التعريف الاجرائي:

يقصد باختطاف الاطفال في هذه الدراسة كل فعل يفضي الى نقل طفل دون سن السادسة عشرة من محيطه الاسري او المكاني بالاكراه او التحيل، بما في ذلك الحالات الموثقة اعلاميا في الصحف الجزائرية والمستهدفة بالتحليل في هذا البحث.

ثامنا :التوجه النظري للدراسة

تنطلق الدراسة من نظريتين متكاملتين هما نظرية المسؤولية الاجتماعية للأعلام ونظرية الاطر الاعلامية، وقد جرى اختيارهما لقدرتهما التفسيرية على استيعاب طبيعة العلاقة بين الممارسة الصحفية والسياق الاجتماعي في معالجة الظواهر الحساسة المتعلقة بالفئات الهشة.

اولا: نظرية المسؤولية الاجتماعية للأعلام

نشأتها وتعريفها:

نشأت هذه النظرية في الاطار الاكاديمي الامريكي في منتصف القرن العشرين، وتحديدا حين اصدر كل من سيبرت وبيترسون وشرام عام 1956كتابهم المرجعي "اربع نظريات في الصحافة "الذي حدد الملامح الاساسية لهذه النظرية التي ترى ان حرية الصحافة ينبغي ان تقترن بالمسؤولية تجاه المجتمع لا ان تكون مطلقة دون قيود او معايير، فالصحافة وفق هذا المنظور ليست مجرد اداة اعلامية بل هي فاعل اجتماعي ملزم بتقديم صورة

[1]Convention on the Civil Aspects of International Child Abduction, signed October 25, 1980, Hague Conference on Private International Law, art. 3.

[2]Philippe Khouri, La Protection de l'Enfant contre l'Enlevement International (Paris: LGDJ, 2008), 27.

كاملة وموضوعية ومتوازنة عن الواقع واحترام الحقوق الاساسية للأفراد وتجنب الاضرار بالفئات الاجتماعية الهشة[12].

استخداماتها في البحوث الاعلامية:

استخدم الباحثون هذه النظرية على نطاق واسع في تقييم التغطيات الاعلامية لمختلف الظواهر الاجتماعية الحساسة، ولعل اكثر السياقات التي وظفت فيها هي تحليل طريقة تناول وسائل الاعلام لقضايا الطفولة والمرأة والجريمة والفقر، اذ يتيح هذا الاطار النظري الحكم على مدى التزام المؤسسات الاعلامية بمعايير الدقة والتوازن وحماية الكرامة الانسانية، وقد وظفها محمد عبد الحميد في التحليل العربي للأداء الاعلامي مؤكدا ان الصحافة المسؤولة اجتماعيا هي التي تضع مصلحة المجتمع فوق الاعتبارات الربحية والاثارية[3].

كيفية الاستفادة منها في الدراسة:

تستحضر هذه الدراسة نظرية المسؤولية الاجتماعية بوصفها معيارا تحكيميا يمكن من خلاله تقييم الممارسة الصحفية الجزائرية في تناول ظاهرة اختطاف الاطفال، اذ تتيح للباحث قياس مدى احترام الصحف لحقوق الضحايا وذويهم وعدم اثارة الخوف الاجتماعي غير المبرر من جهة، ومدى اسهامها في بناء وعي وقائي حقيقي لدى القراء من جهة اخرى، وهو ما يجعلها اداة قياس موضوعية في الحكم على الاتجاهات النقدية لدى الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين.

ثانيا :نظرية الاطر الاعلامية (Framing Theory)

نشأتها وتعريفها:

يعود الفضل في التاسيس النظري لهذه النظرية الى العالم ارفينج غوفمان الذي قدمها في كتابه الشهير "تحليل الاطر "عام 1974حين اكد ان الافراد يدركون الواقع من خلال اطر ذهنية مسبقة تحدد كيفية تفسيرهم

[1]Fred S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, Four Theories of the Press (Urbana: University of Illinois Press, 1956), 73.
[2]Ibid., 74-75.
[3]محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة (القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص315.

للاحداث والمواقف والشخصيات الاجتماعية[1]. ثم جاء روبرت انتمان عام 1993ليطور هذا المفهوم في السياق الاعلامي مؤكدا ان التأطير يعني الانتقاء والابراز، اي اختيار بعض جوانب الواقع المدرك وجعلها اكثر لفتا في النص الاعلامي بطريقة تشجع على تعريف معين للمشكلة وتشخيص سببي لها وحكم اخلاقي عليها واقتراح علاجي لها[2].

استخداماتها في البحوث الاعلامية:

وجدت نظرية الاطر تطبيقات واسعة في بحوث الاعلام العربية والدولية، فقد استخدمت لتحليل كيفية تأطير الصراعات والازمات السياسية والاجتماعية وقضايا الجريمة والمخدرات والارهاب في وسائل الاعلام المختلفة، وكشفت هذه الدراسات عموما عن هيمنة الاطار الامني والجنائي في تأطير الجرائم الاجتماعية على حساب الاطار الاجتماعي التربوي الوقائي، وقد وثق مكاوي والسيد هذا الاستخدام التحليلي للنظرية في ابحاث الاتصال والاعلام في مطلع الالفية الثالثة[3].

كيفية الاستفادة منها في الدراسة:

تستثمر هذه الدراسة نظرية الاطر الاعلامية كأداة لتحديد الاطر التفسيرية التي تعتمدها الصحف الجزائرية عند تناول قضايا اختطاف الاطفال، وما اذا كانت هذه الاطر تنحو نحو التحليل الاجتماعي والنفسي او تبقى حبيسة الاطار الاخباري الامني ،كما تتيح النظرية فهم مواقف الاخصائيين الاجتماعيين النقدية من حيث وعيهم بالأطر السائدة وادراكهم لما يغيب من اطار اجتماعي حقوقي وتربوي في هذه التغطيات.

تاسعا :الدراسات السابقة

اولا :الدراسات الجزائرية

الدراسة الاولى :سمية بن عمر (2021)

[1]Erving Goffman, Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience (New York: Harper & Row, 1974), 21.

[2]Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication 43, no. 4 (1993): 52.

[3] حسن مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط) 5القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، (2006، ص.284

اجرت الباحثة سمية بن عمر دراسة موسومة بـ"المعالجة الاعلامية لجرائم الاختطاف في الصحف الجزائرية : دراسة تحليلية في جريدتي الشروق والنهار "ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3، وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد الى اسلوب تحليل المضمون بوصفه الاداة الاجرائية الاكثر ملاءمة لطبيعة موضوعها، وتكونت عينة الدراسة من 250 مادة صحفية نشرتها الجريدتان خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2020، وقد خلصت الباحثة الى ان الاطار الامني يهيمن على المعالجة الصحفية لهذه الجرائم بنسبة تجاوزت 65% في حين تراجع الاطار الاجتماعي والتوعوي الى هامش ضيق لا يتجاوز 20%، مع غياب التوازن الواضح بين الجانب الخبري السطحي والتحليل الاجتماعي العميق الذي يكشف الجذور الحقيقية للظاهرة[1].

الدراسة الثانية :وليد غريبي (2022)

قدم الباحث وليد غريبي دراسة في اطار مذكرة الماجستير بعنوان "اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو الخطاب الاعلامي حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري "بجامعة محمد بوضياف المسيلة، وقد اعتمد المنهج الوصفي المسحي مستخدما الاستبيان اداة رئيسية للجمع والتحقق من البيانات، وبلغت عينة الدراسة 45 اخصائيا اجتماعيا يعملون في مؤسسات مختلفة بولاية المسيلة، وكشفت نتائجه ان اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو الخطاب الاعلامي المتعلق بالجريمة كانت ذات طابع نقدي واضح اذ اجمع غالبيتهم على ان وسائل الاعلام تتسطح في معالجتها وتفتقر الى الكفاءة التحليلية التي تمكن القارئ من الفهم الاجتماعي العميق للظاهرة وليس مجرد التوثيق الاخباري لها[2].

الدراسة الثالثة :نور الهدى بلقاسم (2023)

نشرت الباحثة نور الهدى بلقاسم دراسة بعنوان "الاطر الاعلامية في تغطية قضايا الاطفال في الصحافة المكتوبة الجزائرية "في مجلة الاعلام والمجتمع عام 2023، وقد اعتمدت منهج تحليل المضمون الكمي والكيفي على عينة تكونت من 200مقالة صحفية نشرتها ثلاث صحف جزائرية كبرى خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2022، وخلصت الباحثة الى ان الاطار الامني الغالب على التغطية استاثر بنسبة 68% من المواد المحللة في

[1] سمية بن عمر، "المعالجة الاعلامية لجرائم الاختطاف في الصحف الجزائرية :دراسة تحليلية في جريدتي الشروق والنهار"، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال (جامعة الجزائر 3، 2021)، ص112.

[2] وليد غريبي، "اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو الخطاب الاعلامي حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022)، ص87.

حين حظي الاطار الاجتماعي بنسبة 20% والاطار النفسي بنسبة 8% فقط، كما كشفت ان الصحف الجزائرية تميل الى توظيف لغة ذات شحنة عاطفية مرتفعة عند معالجة قضايا الطفولة مما يعكس غياب الاحترافية التحريرية في هذا الملف الحساس[1].

ثانيا :الدراسات العربية

الدراسة الرابعة :الحسن الادريسي (2020)

انجز الباحث المغربي الحسن الادريسي رسالة دكتوراه بعنوان "الاعلام والطفل المعرض للخطر :دراسة في الممارسات المهنية بالمغرب "بجامعة محمد الخامس الرباط، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي جامعا بين الاستبيان والمقابلة المعمقة كأدوات لجمع البيانات الميدانية من 120مبحوثا ينتمون الى فئتي الاخصائيين الاجتماعيين والصحفيين، وكشفت نتائجه ان الوعي المهني بالأبعاد النفسية لقضايا الاطفال كان ضعيفا لدى الصحفيين في حين امتلك الاخصائيون الاجتماعيون رؤية نقدية ناضجة نحو التغطيات الاعلامية لهذه القضايا، وما يميز هذه الدراسة ربطها الصريح بين التكوين المهني للإعلامي والجودة الاخلاقية لمعالجته لقضايا الطفولة الهشة[2].

الدراسة الخامسة :هالة عبد الرحمن (2021)

قدمت الباحثة المصرية هالة عبد الرحمن دراسة بعنوان "تأطير قضايا الاطفال في الاعلام المصري :دراسة في المضمون والتأثير "نشرتها المجلة المصرية لبحوث الاعلام عام 2021، وقد وظفت الباحثة منهجا مزدوجا جمع بين تحليل المضمون لـ 150 مادة اعلامية والمسح الميداني على عينة قوامها 80 قارئا من المتعلمين، وخلصت الدراسة الى ان الاعلام المصري يغلب عليه الطابع الاثاري في معالجة قضايا الاطفال وان البعد الوقائي والارشادي غائب في معظم التغطيات، كما ابرزت ان القراء المتعلمين يدركون هذا الخلل ويبدون اتجاهات نقدية متقدمة نحو الخطاب الاعلامي المتعلق بحماية الطفولة[3].

ثالثا :الدراسة الاجنبية

---

[1] نور الهدى بلقاسم، "الاطر الاعلامية في تغطية قضايا الاطفال في الصحافة المكتوبة الجزائرية"، مجلة الاعلام والمجتمع، مج5، ع :(2023) 2 ص.44

[2] الحسن الادريسي، "الاعلام والطفل المعرض للخطر :دراسة في الممارسات المهنية بالمغرب"، رسالة دكتوراه في علوم الاعلام (جامعة محمد الخامس الرباط، 2020)، ص156.

[3] هالة عبد الرحمن، "تاطير قضايا الاطفال في الاعلام المصري :دراسة في المضمون والتاثير"، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، ع :(2021) 74 ص.33

الدراسة السادسة(2017) Williams & Morrison :

نشرت الباحثتان انجيلا ويليامز وسارة موريسون دراسة مشتركة بعنوان "تاطير اختطاف الاطفال في الصحف الامريكية والبريطانية "في مجلة Journal of Media Ethics عام 2017، وقد اعتمدتا اسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي على عينة قوامها 320مادة صحفية توزعت على صحف امريكية وبريطانية كبرى خلال عشر سنوات، وكشفت النتائج ان اطار الجريمة والتهديد الامني هيمن بشكل مطلق على التغطية الصحفية لقضايا الاختطاف في البلدين بينما غاب الاطار الاجتماعي الوقائي الذي من شانه تمكين الاسر من الحماية الفعلية لابنائها، وخلصت الدراسة الى توصيات مهنية مهمة ابرزها ضرورة تكوين الصحفيين على مبادئ الصحافة المسؤولة اجتماعيا في معالجة قضايا الطفولة[1].

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتقاطع الدراسة الحالية مع ما سبق ذكره من دراسات في اشتراك الموضوع الجامع المتعلق بالمعالجة الاعلامية لقضايا الطفولة والجريمة الاجتماعية من جهة، وفي توظيف المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مرجعي من جهة اخرى، غير انها تنفرد بتركيزها على منظور الاخصائي الاجتماعي الجزائري بالتحديد بدلا من الاقتصار على الصحفيين او المحللين الاعلاميين، وهو ما يمنحها مساحة معرفية مستقلة تكمل ما افتقرت اليه الدراسات السابقة من بعد مهني نقدي ذي جذور سوسيولوجية راسخة.

[1]Angela Williams and Sarah J. Morrison, "Framing Child Abduction in American and British Newspapers," Journal of Media Ethics 32, no. 3 (2017): 161.

الإطار النظري

الفصل الثاني:

ظاهرة اختطاف الأطفال

– المفاهيم والأبعاد –

تمهيد

يُعدّ اختطاف الأطفال من الظواهر الاجتماعية والإجرامية التي استقطبت اهتماماً متزايداً من الباحثين والمختصين في مجالات القانون وعلم النفس والاجتماع على حدٍّ سواء، ومردّ ذلك ما تخلّفه هذه الجريمة من آثار بالغة الخطورة تطال الطفل في أعماق كيانه النفسي وتمسّ حقوقه الأساسية المكفولة دستورياً وتشريعياً، وقد سجّلت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات هذه الجريمة وفق الإحصاءات المسجّلة لدى مصالح الأمن الوطني، فتزايد الجرائم أصبح يهدد الاستقرار في بلادنا ويبثّ الرعب فيها، مما استدعى من المشرّع الجزائري تعزيز المنظومة القانونية الناظمة لهذه الجريمة وتشديد عقوباتها في مناسبات تشريعية متعاقبة، ومن هذا المنطلق يستعرض هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة اختطاف الأطفال والمقاربات التفسيرية التي تُعين على استيعاب أبعادها المتشعبة.

1.1. المفاهيم الأساسية لظاهرة اختطاف الأطفال

1.1.1. تعريف اختطاف الأطفال

يكتنف مسألة التعريف الدقيق لجريمة الاختطاف قدرٌ كبير من الغموض والتعقيد نظراً لاتساع الحقل المفاهيمي الذي يحيط بها وتشعّب التخصصات التي تتناولها، وهو ما رصده فراح عز الدين بقوله" :يبدو أن تحديد تعريف لجريمة الاختطاف، بشكل دقيق يتعذر تحقيقه وذلك لاختلاف وجهات نظر رجال القانون وعلماء النفس والاجتماع وغيرهم من المهتمين بشؤون الأطفال حوله، كما تعددت التعاريف المعطاة في مجال الاختطاف وذلك حسب الاجتهادات المختلفة التي تناولت المصطلح[1]"، وهذا ما يجعل الاقتراب من هذه الظاهرة تحديداً وتأطيراً مساراً يستلزم استحضار مختلف الزوايا القانونية والنفسية والاجتماعية في آنٍ واحد وعدم الاقتصار على منظور واحد يُهمل الأبعاد الأخرى في فهم هذه الجريمة المركّبة.

وفي ضوء هذا التعدد في المقاربات، رصد الباحثون جملةً من التعريفات المقترحة لظاهرة الاختطاف، إذ يرى أحدهم أنها" التعرض المفاجئ والسري بالأخذ أو السلب لما يمكن أن يكون ضحية لذلك استناداً إلى قوة مادية أو معنوية ظاهرة أو مسترتة[2]"، وهو تعريف يُركز على البُعد الإكراهي في الجريمة دون أن يُحدّد بوضوح شرط نقل الضحية إلى مكان آخر وهو ما يُشكّل ثغرة جوهرية فيه، أما التعريف الثاني فيرى أن الاختطاف هو "انتزاع الشيء المادي أو المعنوي من مكانه وإبعاده عنه بتعديل السيطرة عليه[3]"، وهو بدوره يُغفل إمكانية وقوع الجريمة بالحيلة والاستدراج لا بالقوة المباشرة، وهو ما يجعله قاصراً عن استيعاب كل صور هذه الجريمة التي باتت تستخدم أساليب أكثر تطوراً وخفاءً.

وسعياً لتجاوز هذه القصور، اجتهد الفقه في اقتراح تعريف جامع يستوعب كافة صور جريمة الاختطاف عُرّفت فيه على أنها "الأخذ السري باستعمال القوة المادية أو المعنوية أو عن طريق الحيلة والاستدراج لما يمكن أن يكون ضحية لهذه الجريمة وإبعاده عن مكانه أو تحويل خطاه سريعاً بتعديل السيطرة عليه "، وهو تعريف يُعدّ أكثر شمولاً من سابقيه لكونه يجمع بين الأسلوب المادي المباشر والأسلوب الخادع في التعامل مع الضحية، أما اختطاف الأطفال تحديداً فقد جرى تعريفه على أنه "انتزاع أو سرقة قاصر (طفل لم يبلغ بعد سن الرشد) من

[1] عز الدين فراح،" ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد08 ، العدد08 ، جانفي2022 ، ص.49

[2] عكيك عنتر، جريمة الاختطاف، دار الهدى، عين مليلة، د.ط،2015 ، ص22 ، مُشار إليه في :عز الدين فراح، المرجع نفسه، ص.49

[3] المرجع نفسه، ص.49

حضانة والديه الشرعيين أو الأوصياء عليه الموكلين قانونياً برعايته دون وجه حق[1]"، وهو تعريف يستوعب جوهر هذا الفعل الإجرامي وما ينطوي عليه من انتهاك صريح لحق الطفل في الحياة الآمنة في كنف أسرته الشرعية.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني الجزائري، فإن المشرع على غرار نظرائه في بلدان المشرق العربي لم يضع لنا تعريفاً محدداً لجريمة الاختطاف بل اكتفى فقط بالنص على العقوبات التي ترد عليها وظروف التشديد والتخفيف المصاحبة لها[2]، وبإمعان النظر في مجمل المواد القانونية المتعلقة بجرائم الخطف في القانون الجزائري يمكن استخلاص تعريف إجرائي لها بوصفها ذلك الاعتداء المتعمد الذي يمسّ حرية الفرد الجسدية ويُقيّد حركته وينتزعه من محيطه الأسري قسراً أو بالخداع، وقد اهتم المشرع الجزائري بهذه الجريمة منذ سنة 1966 وعمل على تشديد العقوبات المقررة لها بموجب التعديلات التشريعية المتعاقبة خاصة في ما يتعلق بخطف القاصرين[3].

2.1.1 أسباب الظاهرة (اجتماعية، اقتصادية، نفسية، أمنية)

تتجذّر ظاهرة اختطاف الأطفال في شبكة معقدة من العوامل المتداخلة والمتشابكة التي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن سياقها الاجتماعي والنفسي والاقتصادي، إذ تتضافر هذه العوامل مجتمعةً في خلق البيئة الحاضنة لهذا الفعل الإجرامي، وقد رصد فراح عز الدين جملةً من هذه الأسباب التي تُغذّي انتشار الظاهرة في المجتمع الجزائري وسائر المجتمعات النامية التي تُعاني أيضاً من هذه الآفة الاجتماعية.

أولاً :العامل النفسي؛ إذ يقوم التفسير النفسي للقيام بالسلوك الإجرامي وبفعل الاختطاف تحديداً على أساس أن الصلة تعود أساساً إلى الخلل والاضطراب في التكوين النفسي، حيث يقع الفاعل تحت ضغوطات نفسية وانفعالات وكل فعل إجرامي حسب علماء النفس ما هو إلا دلالة وتعبير عن الصراعات النسبية تدفع صاحبها إلى الجريمة خاصة الدوافع اللاشعورية[4]، وفي جريمة اختطاف الأطفال تتدخل مجموعة من الدوافع للقيام بهذه الجريمة المثيرة، من خلال الاستشارات الجنسية وعلاقات الجنس مما يؤدي لاضطراب في الشخصية وتوقف تفسير الأزمة وكيفية الاستجابة لها فتصبح قوية تعبر عن نفسها والذات الضعيفة التي تخضع لمبدأ اللذة والعجز في

[1] عكيك عنتر، المرجع نفسه، ص.50

[2] المرجع نفسه، ص.51-50

[3] المرجع نفسه، ص.51

[4] فوزية مصابيح،" ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري بين العوامل والآثار"، أعمال المؤتمر الدولي السادس :الحماية الدولية للطفل، طرابلس، 25/11/2016، مُشار إليه في :عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.60

التوفيق بين الدوافع وبين الواقع ومتطلباته[1]، مما يجعل اضطرابات الشخصية والأمراض النفسية المزمنة من أبرز العوامل المهيِّئة لارتكاب هذه الجريمة.

ثانياً :العامل الاجتماعي؛ إذ يُشكّل التصدع الأسري بمختلف صوره من انفصال الوالدين وتفكك العلاقات الأسرية وإهمال الأبناء بيئةً خصبة لإنتاج سلوكيات إجرامية متعددة من بينها اختطاف الأطفال، وقد بيّن فراح عز الدين أن" البيئة المدرسية لها دور كذلك في إنتاج المجرمين حيث أكدت الدراسات أن أغلب المجرمين هم من لا يستطيعون التكيف مع البيئة المدرسية، وهذا نتيجة للمعاملة التي يتلقونها من معلميهم، كما أثبتت الدراسات تأثير جماعة الرفاق في سلوك الفرد السلوك الإجرامي ينجم عن الصحبة مع أصدقاء منحرفين[2]"، فضلاً عن أن التطور التكنولوجي ودخول الإنترنت كل البيوت تقريباً كان من بين أهم أسباب انتشار الجريمة.

ثالثاً :العامل الاقتصادي؛ فقد أشارت بعض الدراسات التي أُجريت على موضوع الاختطاف أن الشباب يشكّلون الجانب الأكبر منهم لأنهم يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة وأغلبهم يتمركزون في مدن متدهورة، حيث تدني المستوى المعيشي وعدم التناسب بين الأجور والبطالة[3]، وهذا ما يجعل الفدية المالية حافزاً رئيسياً لدى شريحة من مرتكبي هذه الجريمة الذين يرون في اختطاف الأطفال وسيلةً سريعة للحصول على أموال طائلة.

رابعاً :الانهيار الأخلاقي والديني؛ وهو عامل لا يقل أهمية عن سابقيه، إذ أن" انهيار القيم الأخلاقية له الأثر الأكبر في المجتمعات إذ يرفع معدل الجريمة ويسهل على الأفراد ارتكابها كون ليس لديه قيم أخلاقية تمنعه من القيام بذلك، وغياب الوازع الديني من أكبر وأخطر الأشياء التي تؤدي لارتكاب الجريمة، فلا رادع للإنسان يردعه عن ارتكابها، فالوازع الديني أقوى شيء يمكن أن يمنع الإنسان من ارتكاب الجرائم[4]"، وانهيار الوازع الديني يفتح المجال للقيام بالجرائم دون رادع حتى وإن كانت القيام بخطف طفل والاعتداء على حريته وعلى كافة حقوقه.

[1] عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.60

[2] المرجع نفسه، ص.62

[3] المرجع نفسه، ص.62

[4] المرجع نفسه، ص.63

3.1.1 أشكال اختطاف الأطفال في الجزائر

تتعدد أشكال اختطاف الأطفال في الجزائر وتتنوع حسب الأساليب المستخدمة والأهداف المتوخاة من ارتكابها، وقد رصد فراح عز الدين من خلال دراسته للمواد القانونية المتعلقة بجرائم الخطف في القانون الجزائري أن جريمة الخطف وبالأخص اختطاف الأطفال لها صور يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

الشكل الأول هو الخطف الذي يقع باستعمال العنف أو التهديد أو الغش، إذ نصّت المادة 293 مكرر من قانون العقوبات على أن كل من يخطف أو يحاول القيام بخطف شخص مهما بلغ سنه مرتكباً في ذلك عنفاً أو تهديداً أو غشاً يُعاقب بالسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة، ويشمل مصطلح العنف الإكراه البدني أي ذلك الفعل الذي يقع باستعمال القوة والعنف المادي الملقى أو تحمل المجني عليه ونقله من مكانه، بينما يشمل التهديد أيضاً التخدير وإيقاع المجني عليه من خطر سيّئ يواجهه.

أما الشكل الثاني فهو الخطف بدون استعمال العنف أو التهديد أو التحايل، وتنص المادة 326/1 من قانون العقوبات على أن كل من خطف أو أبعد قاصراً لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك فيعاقب بالحبس لمدة سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية محددة، وفي هذه الحالة تكون العقوبة أخف من الأولى .أما الشكل الثالث فهو الخطف لغرض الاتجار بالأطفال الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الاتجار بالبشر وبالجريمة المنظمة العابرة للحدود، في حين يُشكّل الشكل الرابع – الخطف لغرض الاستغلال الجنسي – نمطاً متصاعداً باتت تُغذّيه التكنولوجيا الحديثة إذ جعلت الأطفال أكثر عرضةً للأذى نتيجة أنشطة إجرامية منظمة.

أما الشكل الخامس فهو اختطاف الأطفال بغرض الحصول على فدية، وهو ما تبرز تفاصيله في ما أشار إليه فراح عز الدين من أن" قضية بولز لعام 1874 كانت أول حادثة اختطاف لطفل على يد شخص غير بغرض الحصول على فدية من والديه والتي ذاع صيتها بشكل كبير على الصعيد الوطني[2]"، وقد أصبح هذا الشكل من الاختطاف من الأكثر انتشاراً في الجزائر وغيرها من الدول النامية التي تُعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

[1] عز الدين فراح، المرجع نفسه، ص.53

[2] المرجع نفسه، ص.59

4.1.1 تداعيات الظاهرة على المجتمع والأسرة والطفولة

تُخلّف ظاهرة اختطاف الأطفال جملةً من التداعيات الخطيرة التي تمسّ مختلف المستويات الاجتماعية والنفسية والأسرية وتمتد آثارها لتشمل حتى النسيج الاجتماعي في مجمله، وتُعدّ هذه التداعيات من الأشد وطأةً وأكثرها استمراراً في مسار نمو الطفل وبناء شخصيته.

أولاً :الآثار النفسية؛ إذ إن جريمة اختطاف الأطفال لها آثارها البليغة على نفسية الطفل الضحية وهو ناتج لسوء المعاملة من طرف الجاني الذي يطغى عليه السلوك الإجرامي إضافة إلى السلوك الحيواني المتمثل في الغريزة الجنسية في كثير من الأحيان، وكثيراً ما تكون جريمة الاختطاف مصحوبة بجريمة الاغتصاب، ومن بين الآثار الوخيمة التي يتركها الجاني في شخصية الطفل المختطف استعمال العنف النفسي فينعكس على شخصيته ومسلكه فيما بعد، إذ إن" ومن أهم صور العنف النفسي على الطفل هو الترهيب وخلق من الخوف والرعب للطفل فيشعر بذلك بأنه ضعيف لا يعتد بشيء من تلقاء نفسه خوفاً من البطش الذي يتلقاه جراء الابتكار والمهارة[1]"، وهو ما يُفضي إلى إصابة الطفل باضطرابات نفسية متعددة تشمل الاكتئاب والقلق المزمن وصعوبات التركيز والكوابيس المتكررة وفقدان الشعور بالأمان.

ثانياً :الآثار الاجتماعية والأسرية؛ فالصدمة النفسية التي يتعرض لها الوالدان وحالة الهلع والفزع التي تصيب كلاً منهما أثناء سماع خبر خطف الابن أو البنت تُصدمة كبيرة لها انعكاساتها الأسرية البالغة، ويُجمع الباحثون على أن" جريمة خطف الأطفال تُعدّ من الظواهر الإجرامية الخطيرة التي اكتسحت مجتمعات العالم في الآونة الأخيرة ودقّت ناقوس الخطر وأصبحت تهدد كيانه وتبث الرعب في أوساط شعوبه، وهذه الجريمة دخيلة على المجتمع الجزائري؛ حيث سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً حسب الإحصاءات المسجّلة من طرف مصالح الأمن الوطني، وتُعدّ هذه الجريمة سلوكاً إجرامياً شاذاً لا اجتماعياً يعاقب عليه القانون الجزائري لكون هذه الجريمة تتنافى مع القيم والمبادئ السامية للمجتمع لما لها من انعكاسات ولفحات وآثار سلبية على النفوس والأفكار الجماعية هذا ما يجعل الأسر تعيش في حالة قلق دائم على أبنائها[2]."

---

[1] الشحات إبراهيم محمد منصور، حقوق الطفل وآثارها بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الجامعة الجديدة،2013 ، د.ط، ص161 ، مُشار إليه في :عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.64

[2] عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.65

2.1 المقاربات التفسيرية لظاهرة اختطاف الأطفال

لا يكفي في دراسة ظاهرة بالغة التعقيد كاختطاف الأطفال الاقتصار على منظور واحد في تفسيرها، بل يستوجب الأمر توظيف مقاربات متعددة ومتكاملة تتشابك فيها الأبعاد السوسيولوجية والنفسية والقانونية والأمنية، وهو المنهج الذي اعتمده الباحثون الجادّون في التعامل مع هذه الظاهرة إدراكاً منهم لأنها ليست مجرد سلوك إجرامي فردي بل هي في جوهرها ظاهرة اجتماعية متجذّرة في اختلالات بنيوية عميقة.

1.2.1 المقاربة السوسيولوجية

تُقدّم المقاربة السوسيولوجية تفسيراً شاملاً لظاهرة اختطاف الأطفال يتجاوز الفعل الإجرامي المجرد إلى استقراء الظروف الاجتماعية والبنيوية التي تُفرز هذا النوع من السلوك، وتنطلق هذه المقاربة من كون الجريمة ليست نتاج إرادة فردية مُعزولة عن محيطها الاجتماعي بل هي حصيلة مسار تفاعلي معقد بين الفرد وبيئته، وقد أكدت اليوم الدراسي المنظم بجامعة أحمد دراية أدرار حول" مقاربات ظاهرة الاختطاف في الجزائر وآليات مكافحتها "أن ثمة قراءة سوسيولوجية ضرورية لمفهوم ظاهرة الاختطاف تستند إلى استقراء البنى الاجتماعية والعلاقات الجماعية والقيم السائدة في المجتمع.

وفي هذا السياق يُشير فراح عز الدين إلى أن" المشاكل التي قد تعانيها الأسرة من تفكك وانفصال الوالدين ما ينتج عنه إهمال الطفل وعدم رعايته إضافة إلى جهل الأبوين بأساليب التربية السليمة فالمعاملة الجافية أو التدليل المفرط ليؤثر مباشرة في تكوين شخصية الطفل[1]"، كما تُشير الدراسة نفسها إلى أن التحضّر وأثره في تنامي ظاهرة الاختطاف يُمثّل متغيراً اجتماعياً حاسماً إذ يصاحب التمركز الحضري السريع غير المنظم تفككٌ في روابط الضبط الاجتماعي التقليدية وضعفٌ في شبكات التضامن المجتمعي وهو ما يُهيئ بيئةً ملائمة لانتشار الجريمة.

ومن المنظور السوسيولوجي كذلك، يرتبط اختطاف الأطفال ارتباطاً عضوياً بظاهرة الاتجار بالبشر وبالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، إذ أثبتت التحقيقات أن عمليات الاختطاف كثيراً ما تقف وراءها شبكات إجرامية منظمة تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتستغل هشاشة المنظومات الاجتماعية والأسرية للوصول

[1] عز الدين فراح،مرجع سابق، ص.62

إلى ضحاياها، وهو ما يستدعي استحداث بنك معلوماتي على مستويات ثلاثة :وطني وإقليمي ودولي حول هذه الظاهرة الخطرة يُبيّن أهم الأساليب المتبعة لارتكاب هذا الجرم.

2.2.1 المقاربة النفسية

تنطلق المقاربة النفسية في قراءة ظاهرة اختطاف الأطفال من مسلّمة جوهرية مفادها أن السلوك الإجرامي ليس مُعزولاً عن التكوين النفسي للفاعل وما يعتمل فيه من صراعات داخلية ودوافع لاشعورية، وقد رصد الباحثون في هذا المجال أن جرائم الاختطاف التي تكون تحت تأثير العامل النفسي يرتكبها الجاني في الغالب بمفرده، وفي جريمة اختطاف الأطفال تتدخل مجموعة من الدوافع للقيام بهذه الجريمة المثيرة، كداعي الانتقام[1]، إذ يتميز هذا النوع من الاختطاف بأنه يأخذ وقتاً طويلاً في تنفيذه أو قد يكون لمدة قصيرة لأن الأرواح والغاية طول المدة لأن المنتقم يبقى لسنوات يترصد فريسته، وفي هذه الحالات غالباً ما يكون الأطفال عرضةً لها.

وفيما يتعلق بالتحليل النفسي لشخصية المختطف، يُشير فراح عز الدين إلى أن" هناك من الأفراد من لا يتوانون ارتكاب سلوكيات إجرامية في سبيل إشباع الميل إلى الانتقام وهذا يفسر الجريمة والإفراف أيضاً التشب بتقاليد سائدة في الوسط المحيط تجعل العنف أسلوباً للشجاعة[2]"، كما يُمثّل الشعور بالنقص الجسماني أو النفسي سبباً للجريمة إذ يشعر الفرد بأنه أقل شأناً من الآخرين بعيب جسدي أو نفسي فيُقابل بالعنف كل من يعتقد أنهم يوجهون له الإهانات يصيغها المعيب، وكذا الغيرة التي قد تكون السبب وراء عدة جرائم، فضلاً عن دافع الاعتداء الجنسي وعملية الاختطاف الذي يكون الدافع منها الاعتداء جنسياً على المخطوف، ويكون أكثر عرضةً له الأطفال.

3.2.1 المقاربة القانونية والأمنية

أولت المقاربة القانونية والأمنية اهتماماً بالغاً بظاهرة اختطاف الأطفال انطلاقاً من مسلّمة أن الردع القانوني الفعّال يُشكّل ركيزةً أساسية في مواجهة هذه الظاهرة والحدّ من تمدّدها، وفي هذا السياق تُشير روشو خالد إلى أهمية التأسيس لمنظومة قانونية متكاملة إذ أشارت إلى أن هذه المنظومة" تُعنى بحماية الأطفال وإدماج

[1] المحاضرة الرابعة :جريمة اختطاف الأطفال والاتجار بهم،http://elearning-faclschs.univ-annaba.dz ، مُشار إليه في :عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.60

[2] محمد علي سكيكر، العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1،2006 ، ص102-100 ، مُشار إليه في :عز الدين فراح، مرجع سابق، ص.60

الضحايا منهم في الحياة الاجتماعية حتى لا يصابوا بالعزلة ومن ثم الانحراف[1]"، وقد اهتم المشرع الجزائري بهذا التوجه من خلال عدة تدخلات تشريعية متعاقبة.

وتُؤكد المقاربة القانونية أيضاً على ضرورة تحيين المنظومة التشريعية في مواجهة الأساليب المتطورة المستخدمة في عمليات الاختطاف، فقد جاء في هذا الشأن أن" تبعاً لتغير الوسائل والأدوات التي من شأنها الإسهام الفعال والمتقن وحتى السريع في عملية اختطاف وإبعاد الأطفال عن أهليهم، وذلك باستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة فقد وجب على المشرع الوطني تحيين المنظومة القانونية الناظمة لظاهرة الاختطاف بما يتوافق وهذه المستجدات[2]"، وهو ما يعني أن المواجهة التشريعية يجب أن تسبق الفعل الإجرامي أو تواكبه لا أن تلحق به.

وعلى الصعيد الأمني، يبرز دور إنشاء بنك معلوماتي حول ظاهرة الاختطاف كآلية مساعدة جوهرية في مكافحتها، إذ إن" تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ظاهرة ما من شأنه الإسهام في تقديم التوجيهات بشكل فوري وسريع، وكذلك يساعد إلى حد ما في تبادل التجارب والخبرات بين الأجهزة الأمنية المختصة، الأمر الذي يستفاد منه استغلال المعلومة إلى حد كبير[3]"، كما يُمثل التعاون الدولي والإقليمي ركيزةً لا يمكن الاستغناء عنها في مواجهة شبكات الاختطاف العابرة للحدود.

4.2.1 دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من الظاهرة والتوعية بها

يحتلّ الأخصائي الاجتماعي موقعاً محورياً في منظومة الوقاية والتصدي لظاهرة اختطاف الأطفال، إذ يجمع بين الأدوار التوعوية والتشخيصية والعلاجية والإرشادية التي تكمل بعضها البعض لتحقيق حماية فعلية للطفل في محيطه الاجتماعي، وقد أشارت روشو خالد إلى أن" المجتمع المدني بمختلف أطيافه وتنوع أفكاره له دور تثقيفي توعوي في أوساط الشباب، فمن جهة يلعب دور بناء الأفكار السليمة لدى الأجيال، ومن جهة ثانية له دور تحذيري من العواقب الوخيمة التي تكون جراء هذه الظاهرة[4]"، وهو دور يقع في صميم عمل الأخصائي الاجتماعي الذي يُمثّل جسراً بين الفرد وبيئته الاجتماعية.

---

[1] روشو خالد،" الآليات المساعدة للحد من ظاهرة اختطاف الأطفال"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد09 ، العدد02 ،2024 ، ص.100

[2] روشو خالد، مرجع سابق، ص.100

[3] المرجع نفسه، ص.103

[4] المرجع نفسه، ص.105

ويتجلى دور الأخصائي الاجتماعي في ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها التدخل الوقائي الذي يستهدف الطفل في محيطه الأسري والمدرسي من خلال برامج التوعية بمخاطر الاختطاف وأساليب الحماية الذاتية وتعزيز قيم الرقابة الذاتية وثقافة الإبلاغ عند الاشتباه بأي تهديد، وثانيها التدخل في مرحلة الأزمة الذي يشمل دعم الأسرة نفسياً واجتماعياً في حالة تعرض أحد أطفالها للاختطاف وتوجيهها نحو الجهات المختصة وتقديم المساندة العاطفية التي تُخفّف من وطأة الصدمة الأسرية، وثالثها التدخل في مرحلة ما بعد الأزمة وهي المرحلة الأطول والأشد تعقيداً إذ تستلزم إعادة تأهيل الطفل الضحية ومساعدته على التعافي من صدماته النفسية العميقة وإدماجه من جديد في وسطه الاجتماعي.

وقد أكدت روشو خالد على ضرورة" التعويل على مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالوعي والتثقيف والإرشاد، بالإضافة إلى ما تقوم به المؤسسات الرسمية للدولة كالمدارس، المساجد، ودور الثقافة[1]"، وهو توجه يُؤكد على ضرورة التنسيق بين الأخصائي الاجتماعي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لبناء منظومة متكاملة قادرة على تجفيف منابع هذه الجريمة من جذورها قبل أن تتفاقم ظاهرياً وتُحكم قبضتها على المجتمع.

[1] روشو خالد، مرجع سابق ، ص.107

خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل جملةً من المفاهيم الجوهرية المرتبطة بظاهرة اختطاف الأطفال، انطلاقاً من التعريفات المتعددة التي أسهم في بنائها رجال القانون وعلماء النفس والاجتماع والتي تتفاوت في شموليتها ودقتها، مروراً بتشريح أسباب الظاهرة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية في سياق المجتمع الجزائري، وصولاً إلى رصد أشكالها المتعددة وتداعياتها الوخيمة على الطفل والأسرة والمجتمع، كما تناول الفصل المقاربات التفسيرية للظاهرة من زوايا سوسيولوجية ونفسية وقانونية وأمنية متكاملة، مع تسليط الضوء على الدور الاستراتيجي للأخصائي الاجتماعي في منظومة الوقاية والتدخل والتأهيل التي تُعدّ من أهم الآليات الفاعلة في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على المستوى المجتمعي.

الفصل الثالث:

الصحافة المكتوبة ومعالجة

الظواهر الاجتماعية

تمهيد:

تحتل الصحافة المكتوبة في الدراسات الاعلامية الحديثة مكانة محورية لا تضاهيها فيها وسيلة اخرى رغم التحولات الرقمية الكبرى التي اعادت تشكيل المشهد الاعلامي برمته، وهذا لان العلاقة بين الكلمة المكتوبة والمجتمع علاقة تشكلت عبر عقود طويلة من التجربة والصراع والبناء المتراكم، حتى اصبح للصحافة المكتوبة حضور راسخ في الوجدان الجمعي باعتبارها مرجعا موثوقا لفهم الواقع وتاويله وتوجيه الرأي العام نحوه، لذلك فان دراسة اي ظاهرة اجتماعية من خلال منظور الصحافة المكتوبة لا تعني فقط دراسة الكيفية التي تُعرض بها المعلومة بل تعني ايضا دراسة الطريقة التي يُبنى بها الوعي الجمعي ازاء قضايا المجتمع وتحدياته الكبرى.

وفي السياق الجزائري تحديدا تحمل الصحافة المكتوبة ارثا تاريخيا ثقيلا ينبع من كونها وُلدت في خضم الصراع الحضاري مع المستعمر الفرنسي ونشأت نشأة مقاومة لا ترفيها، مما جعل الصحافة الجزائرية في مخيلة الجمهور شيئا اكبر من مجرد نشاط مهني تجاري بل هي مشروع وطني ارتبط بالهوية والكرامة والنضال الجماعي، وهذا الموروث هو الذي يجعل تقييم الاداء الصحفي الجزائري اليوم فعلا حساسا يمزج بين التأمل الاكاديمي والمسؤولية الاجتماعية معا.

ويقترح هذا الفصل مقاربة نظرية وتطبيقية للعلاقة بين الصحافة المكتوبة ومعالجة الظواهر الاجتماعية، اذ يستعرض في مبحثه الاول مفهوم الصحافة المكتوبة ومراحل تطورها في الجزائر ووظائفها الاساسية من اخبار وتوعية ورقابة اجتماعية، مع الوقوف عند مبادئ اخلاقيات العمل الصحفي واشتراطات الصحافة المسؤولة لا سيما عند تناول الظواهر الحساسة المرتبطة بالطفولة والجريمة والمجتمع، ثم ينتقل الفصل في مبحثه الثاني الى تناول اشكالية معالجة الصحافة المكتوبة لظاهرة اختطاف الاطفال تحديدا، كاشفا عن اساليب التغطية المعتمدة ومستوى التأطير الاعلامي واوجه القصور المتكررة من تهويل واخطاء اخلاقية وغياب تخصص.

1.2. الصحافة المكتوبة – المفهوم، الوظائف، المسؤوليات

1.1.2. تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر

تحتل الصحافة المكتوبة في الجزائر مكانةً تاريخيةً استثنائية لا نظير لها في سائر المؤسسات الإعلامية، إذ لم تنشأ أداةً للترفيه أو التسلية، بل وُلدت في خضم الصراع الحضاري مع المستعمر الفرنسي، وكانت خطابها الأقوى في مواجهة مشاريع الطمس الثقافي والهوياتي[1]، ولهذا السببيصعب فهم خصوصية الصحافة الجزائرية المكتوبة اليوم دون استحضار التراكم التاريخي الذي شكّلها عبر مراحل أربع متمايزة، تبدأ بصحافة الحقبة الاستعمارية وتنتهي بصحافة التسعينات التي انفتحت على التعددية السياسية[2].

وتُعدّ المرحلة الاستعمارية في تاريخ الصحافة الجزائرية المرحلةَ التأسيسية التي حدّدت هوية هذه الصحافة ورسالتها. فقد عرفت الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية التي بدأت عام 1832م عددًا كبيرًا من الصحف التي تحض على المقاومة وتحرض على مواجهة المستعمر وعدم الخضوع له، وأهمية الحفاظ على الشخصية الوطنية بمقوماتها العربية والإسلامية، وذلك عندما استخدم ذلك الرعيل الأول من كتابها ومفكريها وصحفييها والمصلحين الاجتماعيين فيها سلاح الصحافة لمواجهة المستعمر بنفس الأسلحة التي كان يستخدمها[3]. ويُعدّ هذا التأسيس الصراعي للصحافة هو ما يجعلها في الوجدان الجمعي الجزائري مشروعًا وطنيًا بامتياز، لا مجرد نشاط مهني تجاري[4].

بيد أن هذه الصحافة الوطنية الفتيّة لم تسلك طريقها في سهولة ويُسر، فقد كانت السلطة الاستعمارية ترصدها وتُلاحقها، وكانت إمكاناتها المادية هزيلة، حتى إن الباحث عراب عبد الغني يُلاحظ أن أول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو التساقط المتتابع وهذا الانقطاع المستمر، فإن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام[5]. ومع ذلك أثبتت هذه الصحافة أنها تُقاوم الإغلاق كما تُقاوم القمع؛ إذ ما إن تُوقَف صحيفة حتى تُولد أخرى بمسمى جديد وروح لا تُهزم، فإذا احتضرت جريدة عربية في ريق عمرها خلفتها جريدة جديدة يتوجها اسم آخر وإن كان المسمى واحدًا يديرها المدير الملاحق نفسه، والأسرة المنكوبة عينها[6].

---

[1] عراب عبد الغني، "تطور الصحافة في الجزائر: التاريخ والواقع" (جامعة عنابة، د.ت)، ص. 147.

[2] المرجع نفسه، ص. 147.

[3] المرجع نفسه ص. 147.

[4] أليستر، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبد الرؤوف (دار المستقبل العربي، 1995)، ص. 102.

[5] عراب عبد الغني، مرجع سابق، ص 148.

[6] المرجع نفسه، ص 148.

وفي قلب هذه الصحافة الاستعمارية المقاومة تبرز تجربة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بوصفها أبرز مثال على الصحافة الإصلاحية العقدية. فقد أصدر الإمام عبد الحميد بن باديس صحيفة "**المنتقد**" الأسبوعية عام 1925م في قسنطينة، وكان شعارها "الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء"[1]. ثم توالت الإصدارات لتبلغ ذروتها مع مجلة "**البصائر**" التي كان لها أثر كبير في الحياة الأدبية وتطور الحركة الوطنية وأساليب مجادلتها للاستعمار الفرنسي، وقد ناقشت "البصائر" قضايا فكرية ودينية ووطنية عديدة إبان مرحلتي صدورها، بالإضافة إلى دورها الإيجابي في خدمة اللغة العربية باعتبارها الركيزة الأساسية للشخصية العربية الإسلامية للإنسان الجزائري وكذلك هويته القومية[2].

وحين اندلعت الثورة التحريرية المسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954، حقق الإعلام الجزائري قفزة نوعية إذ واكب الثورة المسلحة وساهم في دعم التحام الشعب بجبهة التحرير الوطني، وفي تصوير بطولات جيش التحرير الوطني[3]. وقد كانت صحيفة "**المجاهد**" في مقدمة هذه الإنجازات الإعلامية للثورة، وهي التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، التي كانت توزع نطاقًا واسعًا داخل الجزائر في طبعات على ورق شفاف[4]. وقد نبعت هذه القفزة الإعلامية من إدراك قيادة الثورة أن الكلمة وحدها جيش لا يُهزم حين تُحمل بأمانة ووضوح[5].

وما إن أسدل الاستقلال ستاره عام 1962 حتى كان أمام الجزائر الفتية قرارات مصيرية في مجال الإعلام، وكان في طليعتها نقل الصحافة إلى السلطات الوطنية ووضعها في أيدي الجزائريين، وهو قرار جاء تعبيرًا عن إرادة سياسية في استعادة السيادة الإعلامية الكاملة[6]. ثم كان عقد التسعينات بتعددية سياسيته نقطة تحوّل لافتة في المشهد الإعلامي الجزائري، إذ شهدت الصحافة الجزائرية صدورًا كثيفًا في سنوات التسعينات عندما فتح الباب أمام التعددية السياسية والحزبية، وتنوعت هذه الصحف من حيث توقيت الصدور بين اليومي والأسبوعي ونصف الشهري، إضافة إلى عدد من المطبوعات والمجلات الفصلية التي تصنف تحت قائمة الصحافة المتخصصة[7].

---

[1] عراب عبد الغني، مرجع سابق، 150.

[2] مرجع نفسه، ص 153.

[3] المرجع نفسه، ص 154.

[4] المرجع نفسه، ص 155.

[5] مصطفى كامل السيد، الصحافة في الوطن العربي (مكتبة الأنجلو المصرية، 1989)، ص. 86.

[6] عراب عبد الغني، مرجع سابق، ص 157.

[7] مرجع نفسه، ص 163.

وعلى الرغم من هذا الزخم الكمي الكبير، تبقى إشكالية اللغة من أعمق الجروح المفتوحة في جسد الصحافة الجزائرية المكتوبة، حيث رغم مرور نحو أربعة عقود على نيل الاستقلال إلا أن عددًا كبيرًا من الصحف الجزائرية مازال يصدر باللغة الفرنسية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل خاصة مع الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على صعيد التعريب والتخفيف من الفرنسة اللغوية[1]، وهذا التوتر اللغوي البنيوي يُجسّد حجم الإرث الاستعماري الذي لا تزال الصحافة الجزائرية تجاهد للتخلص منه[2].

2.1.2. وظائف الصحافة في المجتمع (الإخبار، التوعية، المراقبة الاجتماعية)

تُشكّل وظائف الصحافة المكتوبة منظومةً متكاملة تتداخل أبعادها وتتشابك مسؤولياتها، بحيث يصعب حقًا الفصل بين الإخبار والتثقيف والمراقبة الاجتماعية كما لو كانت وظائف منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض[3]. ففي كل خبر تنشره صحيفة ما، ثمة قيمة معرفية وثمة موقف ضمني وثمة تأثير مُحتمَل على الرأي العام، وذلك لأن الإعلام يجب أن ينقل انشغالات الناس وهمومهم، ويسلّط الضوء على القضايا التي تهمهم، ولكنه أيضًا ينبغي أن يكتب عن الواقع ومن الواقع، وأن ينقل الحقيقة، بحيث لا يروّع الناس أو يثير مخاوفهم[4]. وهذه العبارة المكثّفة تُلخّص في حدّ ذاتها التوتر الجوهري الذي يسكن ممارسة الصحافة: التوتر بين حق المجتمع في معرفة الحقيقة وبين مسؤولية الصحفي في عدم تحويل هذه الحقيقة إلى أداة للذعر الجماعي[5].

وتُمثّل وظيفة التوعية والتثقيف الامتداد الطبيعي لوظيفة الإخبار، إذ لا تكفي الصحيفة حين تُخبر بوقوع حادثة اختطاف، بل ينبغي أن تُضيء أبعادها وتُحلّل دوافعها وتُقدّم لقرائها ما يُمكّنهم من فهم الظاهرة لا الخوف منها فحسب[6]. وهو ما يُجسّد ما أكدته الدراسات الإعلامية من أن للإعلام أهمية بالغة في توعية الجماهير وتثقيفها وتزويدها بالمعارف والمعلومات، سواء ضمن بيئتها الوطنية والمحلية، أو العالمية الإنسانية خاصة إذا تعلّق الأمر بمعلومات وأخبار ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة الناس وأمنهم[7].

---

[1] عراب عبد الغني، مرجع سابق "، ص. 164.

[2] Lotfi, Les télévisions étrangères par satellite en Algérie: formation des audiences et des usages (2002), p. 195.

[3] تيسير مشارقة، مدخل إلى الدراسات الإعلامية (رام الله: بيت المقدس للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 47.

[4] حسينة بوشيخ، "المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية (جريدتي النهار الجديد والشروق اليومي أنموذجاً)"، مجلة المتوسط، العدد السادس (2014)، ص. 131.

[5] إبراهيم إمام، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985)، ص. 147.

[6] بوشيخ، مرجع سباق، ص 131.

[7] بوشيخ، المرجع سابق، ص 131.

ولهذا فإن أي تغطية صحفية لظاهرة اجتماعية حساسة كاختطاف الأطفال تقتصر على الإثارة العاطفية دون البحث في الأسباب والحلول، تتخلى في واقع الأمر عن جوهر وظيفتها التثقيفية[1]. كما يُشير الباحثون إلى أن الصحافة المسؤولة هي التي تُوازن بين إشباع حاجة القراء إلى الأخبار وبين خدمة المجتمع وتنويره، وذلك من خلال التحلي بضمير مهني يقظ يُجنّبها الانجراف نحو الإثارة المجردة[2].

أما وظيفة المراقبة الاجتماعية فهي أرفع وظائف الصحافة وأثقلها مسؤوليةً، وتقتضي من الصحفي شجاعةً فكريةً ومهنيةً تجعله يُسائل الأداء المؤسسي ويكشف الاختلالات ويُنبّه المجتمع إلى ما يتهدده[3]. وبين الاستجابة لمطالب القراء وحاجاتهم، والالتزام بمبدأ المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام خيط رفيع ينبغي على الصحافة إدراكه، كي توازن بين مهمتها في إشباع حاجة القراء إلى الأخبار والمعرفة، وبين دورها في خدمة المجتمع وتنويره وترقية ذوقه وحسه الجمعي[4].

وهذا التوازن الدقيق هو ما يُميّز الصحافة المسؤولة عن الصحافة الانتهازية التي تُقدّم ما يُغري القارئ على حساب ما يُرشده، ويُعدّ مبدأ المسؤولية الاجتماعية ركيزةً أساسيةً في النظريات الإعلامية الحديثة التي تؤكد على ضرورة أن تكون الصحافة في خدمة المصلحة العامة قبل أي اعتبار آخر[5].

3.1.2. مبادئ وأخلاقيات العمل الصحفي

لا تُؤدّي الصحافة رسالتها الاجتماعية والإعلامية على الوجه المطلوب ما لم تُرسِّخ في ممارستها اليومية منظومةً من القيم المهنية والأخلاقية تُحدّد سلوك الصحفي في كل مراحل الإنتاج الإعلامي، من انتقاء الخبر إلى معالجته إلى نشره[6]. وتُعرَّف أخلاقيات الإعلام على أنها مجموعة القيم والمعايير المرتبطة بمهنة الصحافة، التي يلتزم بها الصحفيون أثناء عملية انتقاء واستقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم. وقد فرض تطور مهنة الصحافة وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات[7]. وقد تطوّر هذا التقنين الأخلاقي بتطور وسائل

---

[1] حسين سمير محمد، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ (القاهرة: عالم الكتب، 1976)، ص. 36.

[2] Henry H. Schulte and Marcel P. Dufresne, Pratique du Journalisme (Paris: Nouveaux Horison, 2007), p. 25.

[3] بوشيخ، "المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال"، ص. 132.

[4] المرجع نفسه، ص 132.

[5] بوجمعة رضوان، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر (الجزائر: منشورات طاكسيج كوم، 2008)، ص. 44.

[6] بوشيخ، مرجع سابق، ص 140.

[7] بوشيخ، مرجع سابق، ص 140.

الإعلام ذاتها، فكلما اتسعت قدرة الصحيفة على التأثير كلما ازداد الثقل الملقى على عاتق الصحفي في أن يتحلى بضمير مهني يقظ وراسخ[1].

وفي سياق أوسع، يمكن تعريف هذه الأخلاقيات بأنها مجموعة السلوكيات والقواعد الأخلاقية التي ينبغي على الصحفيين التحلي بها، مراعاة لمبادئهم الإنسانية والمهنية لمصلحة المجتمع بما يتناسب مع وظيفتهم[2]. وهذا التعريف يُشير صراحةً إلى مفهوم المصلحة الاجتماعية بوصفه المحدّد الأهم لكل قرار صحفي، مما يعني أن الصحفي ليس مجرد موظف يُسجّل الأحداث، بل هو فاعل اجتماعي يُسهم بشكل مباشر في بناء الوعي الجمعي أو هدمه[3].

وعلى الصعيد التطبيقي، تتجلى الهوّة بين هذه الأخلاقيات المقنَّنة وواقع الممارسة الإعلامية الفعلية، وهو ما دفع الباحث الجزائري الدكتور زهير إحدادن إلى التنبيه من أنه ينبغي الحد من الأخطاء المهنية، وإلا أصبحت هذه الأخطاء تجاوزات قانونية وقاعدة للممارسة الإعلامية[4]. وهذا التحذير يحمل دلالة عميقة تكشف أن الأخطاء المهنية المتكررة لا تبقى أخطاء معزولة بل تتحوّل تدريجيًا إلى ممارسة سائدة، فيصعب التمييز بعدها بين ما هو استثناء وما هو قاعدة راسخة[5].

وتتعدد أسباب هذه الانزلاقات الأخلاقية في الصحافة الجزائرية الخاصة، فمنها ما هو هيكلي يرتبط بضغوط السوق الإعلامية. وإذا كانت بعض الأخطاء المهنية خارجة عن نطاق الصحفيين والمراسلين، أو يقعون فيها بسبب ضغوط العمل ونقص الخبرة والتكوين، فإن بعض التجاوزات تنجم عن السعي إلى كسب القراء ورفع أرقام السحب والتوزيع دون أن نغفل السعي إلى كسب المعلنين، بغض النظر عن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أو أخلاقيات العمل الصحفي[6]. وهذا الانجراف نحو منطق ربح القارئ على حساب إرشاده وتثقيفه هو ما يُشكّل حلقة التدهور الأخلاقي الأعمق في المشهد الصحفي الجزائري.

---

[1] Djira Potter, دليل الصحافة المستقلة (مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2006).

[2] بوشيخ، مرجع سابق، ص 140.

[3] الشيخ غريد، معجم الإعلامي المرئي والمسموع والمكتوب (بيروت: النخبة للتأليف والترجمة والنشر، 2007)، ص. 271.

[4] بوشيخ، مرجع سابق، ص 141.

[5] محمد جاسم فلحي الموسوي، "نظريات الاتصال" (2012)، متاح على: http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456.ht.

[6] بوشيخ، مرجع سابق، ص 141.

4.1.2. خصوصية معالجة الظواهر الحساسة (الطفولة – الجريمة – المجتمع)

حين تقترب الصحافة المكتوبة من ظاهرة تمسّ الطفولة والجريمة في آن واحد، تجد نفسها أمام أعقد اختبارات المهنية وأشدها دقةً، إذ تتزاحم فيها اعتبارات متضاربة بين حق الجمهور في الإعلام وضرورة حماية الضحايا القاصرين وعدم إفزاع المجتمع بصور بعينها قد تُحوّل الإعلام إلى محرّض على الخوف بدل أن يكون مُرشدًا للسلامة[1]. وقد رصد الباحثون في الإعلام الجزائري هذه الإشكالية بوضوح حين لاحظوا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة تخصيص حيز كبير لأخبار جرائم الاختطاف في الصحافة الوطنية الخاصة، لتبلغ ذروتها منذ مطلع العام 2013، مع تزايد جرائم اختطاف الأطفال، إلى درجة أن التركيز الإعلامي على هذا النوع من الجرائم، أصبح يطرح الكثير من التساؤلات بشأن مصداقية هذا الكم الكبير من أخبار الاختطاف[2].

وتستدعي خصوصية هذه الظاهرة أن تُكسَر في تناولها الإعلامي مقاربة الخبر السطحي لصالح مقاربة أعمق تُؤطّر الظاهرة في سياقها الاجتماعي والنفسي والقانوني. وإن كان التساؤل بشأن مدى استفحال ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري، يستحق الدراسة والتأمل من علماء الاجتماع، فإن معالجتها إعلاميًا تستحق أيضًا الدراسة والإضاءة عليها، لما للإعلام من أهمية بالغة في توعية الجماهير وتثقيفها وتزويدها بالمعارف والمعلومات[3]. فالصحيفة التي تتناول هذه الظاهرة تضطلع بمسؤولية مزدوجة: مسؤولية إعلامية تجاه المجتمع بتزويده بالمعلومات الصحيحة، ومسؤولية إنسانية تجاه الأطفال الضحايا وعائلاتهم الجريحة التي لا تنبغي أن تُصبح مادةً للإثارة والتسلية[4].

ويُشير الباحثون إلى أن الصحافة التي تتعامل مع ظواهر اجتماعية حساسة دون مراعاة لخصوصية الضحايا ودون تقديم إطار تحليلي عميق، تكون قد أخفقت في أداء رسالتها المهنية والإنسانية معًا، وأن التغطية المسؤولة تقتضي الانتقال من منطق الإثارة إلى منطق التوعية والتأطير العلمي للظاهرة[5].

---

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 131.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

[3] المرجع نفسه، ص 132.

[4] حجاب محمد منير، المعجم الإعلامي (القاهرة: دار الفجر، 2004)، ص. 33-34.

[5] بوقفة عبد الله، القانون الدستوري الجزائري: تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية (الجزائر: دار الهدى، 2010)، ص. 379-381.

2.2. معالجة الصحافة المكتوبة لظاهرة اختطاف الأطفال

1.2.2. منهجيات تناول الظواهر الاجتماعية في الصحافة

يتحدد مفهوم المعالجة الصحفية في الأدبيات الإعلامية بوصفه نشاطًا مُركّبًا يجمع بين أبعاد تقنية وأبعاد أخلاقية وأبعاد تحريرية، لا يكفي في تعريفه الاقتصار على الجانب الشكلي المتعلق بنوع المادة الصحفية المستخدمة، بل يمتد ليشمل طريقة اختيار المصادر وأسلوب الصياغة وطبيعة الإطار الدلالي الذي يُقدَّم فيه الحدث للقارئ[1]. ويُعرَّف هذا المفهوم بأنه طريقة عرض المادة الصحفية، من خلال أربعة مستويات هي: السرد، الحوار، التحليل، والجمع بينها جميعًا. وتعرّف أيضًا بأنها نقل المعلومات من عدة مصادر بدقة، وتبصر وسرعة وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب يبرز ببطء وذلك من خلال وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية عمومًا[2]. وما يُلفت في هذا التعريف هو الجمع بين السرعة والدقة كمعيارين لا يتعارضان، إذ لا يُسوّغ ضغط الوقت التضحية بالحقيقة[3].

وفي سياق الصحافة الجزائرية الخاصة، ينبثق فهم المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال من طبيعة هذه الصحافة ذاتها وتكوينها المؤسسي، إذ إن الصحف الوطنية الصادرة عن مؤسسات يمتلكها أشخاص طبيعيون أو معنويون، ولا تتدخل الدولة في ملكيتها أو تسييرها. وقد تأسّست أولى الصحف الخاصة عام 1990 كشركات مساهمة من طرف صحفيين كانوا يعملون سابقًا في الصحف العمومية، وتحصّلوا على الدعم من الدولة بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية بمقتضى دستور 1989 وقانون الإعلام (07-90)[4]. وهذا النشأة الخاصة للصحافة الجزائرية المستقلة يُفسّر جزئيًا التوتر الدائم بين ضرورات السوق الإعلامية ومتطلبات الرسالة الأخلاقية الصحفية[5].

وتُشكّل منهجية تحليل المضمون المدخلَ المنهجي الأنسب لفهم كيفية تناول الصحافة الجزائرية لهذه الظاهرة، إذ اعتمدت الدراسة ضمن منهج المسح على أسلوب تحليل المضمون كأداة تحليل، على غرار ما يذهب إليه بعض الباحثين الذين يعتبرون تحليل المضمون مجرد أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب أخرى في إطار

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 135.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

[3] حجاب محمد منير، مرجع سابق، ص 33.

[4] بوشيخ، مرجع نفسه، ص 137.

[5] اللمداني محمد، الصحافة المستقلة في الجزائر: التجربة من الداخل (الجزائر: منشورات الحبر، د.ت)، ص. 29.

منهج المسح في الدراسات الإعلامية، وليس منهجًا قائمًا بذاته[1]. ومن خلال هذه المنهجية يُمكن رصد الفجوات والتناقضات في طريقة تناول الصحافة للظواهر الاجتماعية وقياس مدى انسجامها مع متطلبات التغطية المسؤولة[2].

وأكدت الدراسات الميدانية أن تحليل المضمون يُتيح للباحث الولوج إلى البنية الداخلية للخطاب الصحفي، والكشف عن الأنماط التكرارية في اختيار الموضوعات وصياغة العناوين وتسليط الضوء على جوانب بعينها دون غيرها، مما يُساعد على فهم المنطق التحريري الذي يُحرّك آلة الإنتاج الإعلامي في الصحافة الخاصة الجزائرية[3].

2.2.2. أساليب التغطية (التحقيقات، التقارير، الحوارات، القصص الإنسانية)

تُعدّ طبيعة القوالب الصحفية الموظَّفة في تغطية الظواهر الاجتماعية مؤشرًا دقيقًا على مستوى جدية الصحيفة وعمقها في تناول هذه الظواهر، فثمة فرق جوهري بين صحيفة تُعالج ظاهرة اجتماعية من خلال أخبار قصيرة متتالية وصحيفة تُفرد لها تحقيقات معمّقة وقصصًا إنسانية تُنصف ضحاياها[4]. وقد كشفت الدراسات الميدانية أن نسبة استخدام "الخبر" كنوع صحفي 82.4%، مقابل 9.09% للمقال، و7.87% للتقرير بينما لم تبرز أنواع أخرى إلا بنسبة 0.60%، ما يعني الاستخدام المفرط للخبر في المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحيفتين[5]. وهذه النسب تُعبّر عن خيار تحريري يُغلّب الإخبار السريع على التأطير التحليلي العميق.

وحين تُهيمن القيم الإخبارية على التغطية الصحفية لظاهرة اجتماعية، تكون الأولوية للجدة والحداثة على حساب الأهمية التحليلية والتوعوية. وقد رصدت الدراسة أن القيم الإخبارية في المعالجة الصحفية لأخبار الاختطاف التي وردت في عينة الدراسة توزّعت بين الأهمية والجدة والغرابة والطرافة والاهتمام الإنساني، حيث احتلت الحداثة أو الجدة، المرتبة الأولى بنسبة 29.40% على اعتبار أن الصحيفتين تتابعان كل جديد يطرأ

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 132.

[2] تمار يوسف، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص. 27.

[3] شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997)، ص. 110.

[4] بوشيخ، مرجع سابق، ص 146.

[5] مرجع نفسه، ص 146.

على الساحة الوطنية[1]. وتُشير هيمنة معيار الجدة إلى أن المنطق المحرّك للتغطية هو منطق السبق الإعلامي لا منطق التأطير الاجتماعي المسؤول الذي يستدعي التريّث والتمحيص قبل النشر[2].

ولا تقتصر مشكلة غياب القوالب التحليلية العميقة على الجانب الشكلي، بل تمتد إلى الجوهر المعرفي للتغطية، إذ استخدمت الصحيفتان قالب الخبر الصحفي، وبنسبة قليلة التقرير الصحفي والمقال، فيما غابت أنواع مثل الروبورتاج، والتحقيق، والتعليق. وتعكس النسبة المنخفضة لأنواع صحفية أخرى تصنّف تحت فئة الأنواع الفكرية كالمقال، تراجع اهتمام الصحيفتين بالتأطير والتوجيه للجمهور أو غرس التوجهات والقناعات ومناقشة الاختطاف كظاهرة اجتماعية أخلاقية بأبعاد متشعبة لشرح أسبابها ودوافعها وخلفياتها والبحث عن الحلول المشتركة للتخفيف من حدتها أو القضاء عليها[3]. والخسارة هنا ليست في الكم بل في النوع، فمقال تحليلي واحد يُؤطّر ظاهرة اجتماعية قد يُعادل عشرين خبرًا عابرًا في أثره التوعوي الفعلي على القارئ[4].

3.2.2. تأثير معالجة الصحافة على الرأي العام

لا تنقل الصحافة المكتوبة الواقع بشكل محايد وشفاف كما تنقل المرآة صورة الشخص الذي أمامها، بل إنها تبني صورة عن هذا الواقع وتُصوّره في ضوء معين وتُبرز منه ما تشاء وتُغيّب ما تشاء[5]. وهذه القدرة البنائية هي ما تُشير إليه نظرية الأجندة في الدراسات الإعلامية. وقد أثبتت الباحثة بوشيخ هذه العلاقة في سياقها الجزائري حين لاحظت أنه قد لا يهتم القارئ العادي بأسباب التركيز على قضية دون سواها في الصحف التي يقرؤها، أو بعبارة أخرى قد لا يدرك أسباب التركيز الخفية، ولكن المعلوم في وسائل الإعلام أن هذه الأخيرة قادرة على الرفع أو الحط من شأن القضايا التي تبثها أو تصنعها، وهي بذلك قادرة على ترتيب أولويات القراء من خلال الأحداث التي تبرزها[6]. وهذه القدرة التأطيرية تُصبح أكثر خطورةً حين تُوظَّف في تناول ظاهرة كاختطاف الأطفال لأن ما ينتج عنها من ذعر جماعي يُعيد تشكيل السلوكيات الاجتماعية اليومية على نحو قد يُكلف المجتمع ثمنًا باهظًا.

---

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص148.

[2]Schulte and Dufresne, Pratique du Journalisme, p. 25.

[3]بوشيخ، مرجع نفسه، ص 149.

[4]حسين سمير محمد، مرجع سابق، ص 36.

[5]بوشيخ، مرجع سابق ص 142.

[6] المرجع نفسه، ص 142.

و وصف الباحث الأمريكي ولتر جيبر (Walter Giber) هذه القدرة الصحفية على بناء الواقع الإعلامي في عبارة أصبحت مثار اهتمام الباحثين الإعلاميين، حيث قال في أحد مقالاته "الأخبار هي ما يجعله الصحفيون أخبارًا"[1]. وهذه العبارة الموجزة تُلخّص حقيقة مفادها أن القيمة الإخبارية ليست صفة موضوعية في الحدث ذاته بل هي نتاج اختيار الصحفي وقراره التحريري بالتناول أو الإغفال، وهو ما يُضاعف مسؤولية الصحفي أمام ظاهرة بالغة الحساسية كاختطاف الأطفال[2].

وتتجلى آثار هذه المعالجة الإعلامية على الرأي العام في ميادين متعددة، فمن الناحية النفسية تنبّه متخصصون في علم النفس إلى البُعد غير المرئي لهذا التأثير، مُشيرين إلى أن المضامين الإعلامية السلبية تساهم من الناحية النفسية في إظهار المكبوتات التي تتحول إلى سلوكيات منحرفة، تجعل الإنسان غير السوي يفكر في تنفيذ الجرم بعد التفكير فيه، على عكس الإنسان السوي الذي يكتفي بالتفكير فقط[3]. وهذا البُعد النفسي لتأثير الإعلام يُكشف عن مفارقة صارخة: صحيفة تُريد إثارة الرأي العام ضد الجريمة قد تُسهم دون قصد في تغذية الغرائز المكبوتة لدى شريحة من مرضى النفس بالطريقة ذاتها التي تُصوّر بها الجريمة.

4.2.2. دراسات سابقة عن الإعلام وجرائم اختطاف الأطفال

تُعاني الدراسات الأكاديمية المتخصصة في العلاقة بين الإعلام الجزائري المكتوب وظاهرة اختطاف الأطفال من شُح ملحوظ مقارنةً بحجم الظاهرة وخطورتها الاجتماعية، وهو ما يجعل البحث في هذا الحقل مساهمةً في بناء مسار معرفي ما زال في بداياته.

وبالرجوع إلى ما أتاحته الأدبيات الإعلامية الجزائرية من جهود بحثية في هذا المجال، تبرز دراسة بوشيخ المتعلقة بجريدتي الشروق اليومي والنهار الجديد بوصفها من أبرز ما تناول هذا الموضوع بالرصد والتحليل المنهجي خلال الفترة التي بلغت فيها الظاهرة ذروتها في الجزائر. وقد كشفت هذه الدراسة أنه ساهمت الصحف الوطنية في تسليط الضوء على جريمة اختطاف الأطفال ولفتت انتباه المسؤولين في البلد إلى خطورة ما يحدث ضد الصغار الأبرياء، كما ساهمت في إثارة نقاش وطني عام حول تغيّر المجتمع الجزائري وتأثره بمظاهر العولمة والانفتاح على

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 143.

[2] الشيخ غريد، معجم الإعلامي المرئي والمسموع والمكتوب، ص. 271.

[3] بوشيخ، مرجع سابق، ص 156.

العالم[1]. وهذه النتيجة الإيجابية تُثبت أن الصحافة لم تكن عاجزة تمامًا عن أداء دورها التوعوي، بل كانت تحمل في بعض تغطياتها إضافاتٍ نوعية حقيقية.

وفي الأدبيات الإعلامية المقارنة، يُؤطّر الباحثون نقاش نشر أخبار الجريمة ضمن ثلاثة توجهات كبرى تُعكس تباينًا فلسفيًا عميقًا حول مسؤولية الصحافة. فالاتجاه الأول يرى أن نشر أخبار الجريمة ضرب من التحريض عليها، أما الاتجاه الثاني فيُبرّره كأداة للتنفيس الاجتماعي عن الرغبات المكبوتة، بينما الاتجاه الثالث يرى أنه لا ضرر في نشر الصحافة لأخبار الجرائم، ولكن وفق ضوابط تنأى بها عن الإثارة والمبالغة والتهويل، كما ينبغي أن يقرن نشر الجريمة بالحكم الصادر في حق مرتكبها. فنقل أخبار الحوادث والجرائم... من صميم العمل الصحفي في النهاية[2]. ويُعدّ هذا الاتجاه الثالث الإطار الأكثر قبولاً بين المهنيين الصحفيين الذين يُؤمنون بالتوازن بين المسؤولية الإعلامية والمسؤولية الاجتماعية[3].

كما تُضيف الأدبيات الجزائرية المتخصصة إلى هذا النقاش دراسات ميدانية رصّدت الظاهرة من زوايا مختلفة، فتبرز رسالة زينة بوسالم (2011) التي تناولت المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية، ورسالة حزاز فاطمة الزهراء (2014) التي ركزت على جريمة اختطاف الأشخاص، وكلتاهما تُقدّم مداخل منهجية تُسهم في فهم آليات المعالجة الصحفية للظواهر الاجتماعية الحساسة[4]. كما تُشير دراسات أخرى إلى ضرورة أن تتجاوز الصحافة منطق الإخبار العاجل إلى منطق التحليل الاجتماعي العميق الذي يُساعد المجتمع على فهم جذور الظاهرة وسبل معالجتها[5].

5.2.2. إشكالات التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة (التهويل، الأخطاء الأخلاقية، غياب التخصص)

تتراكم الإشكاليات في تغطية الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة لظاهرة اختطاف الأطفال حتى تُكوّن في مجملها صورة مُقلقة عن الممارسة الإعلامية، وتبدأ هذه الإشكاليات بالخلل في تحري الدقة وتُنتهي بالغياب شبه التام للتخصص الصحفي في هذا الحقل الحساس. فتكشف طريقة المعالجة في المادة الصحفية التي كانت محل دراستنا، عن نقص في الاحترافية والمهنية في التعامل إعلاميًا مع ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر، حيث

---

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 153.

[2] مرجع نقسه، ص 143.

[3] بن داود العربي، "ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والديمقراطية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-13 ديسمبر 2012، ص. 11-16.

[4] بوشيخ، مرجع سابق، ص 158.

[5] زينة بوسالم، "المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية" (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011)، ص. 21.

ظهرت العديد من النقائص كعدم تحري الدقة في نقل الخبر، والابتعاد عن الموضوعية والتوازن في الطرح، وعدم التنقل إلى موقع الحدث لتقصي الحقيقة، مما يؤشر عن تراجع في أخلاقيات المهنة والضمير الصحفي[1]. إذ إن غياب التنقل إلى موقع الحدث وحده كافٍ لأن يُقوّض صدقية أي تغطية ويجعلها أقرب إلى الرواية الإشاعية منها إلى الخبر الموثوق[2].

وتتجلى إشكالية التهويل بشكل صارخ في طريقة صياغة العناوين وبناء الأخبار، إذ وجد الباحثون أن بعض الصحف لجأت إلى استخدام العناوين المثيرة إلى درجة التضليل في بعض الأحيان، أين لا يعكس العنوان مضمون الخبر. أما المبالغة والتهويل فبرزا في إشاعات في صورة أخبار من خلال سرد الواقعة المفترضة بكل تفاصيلها، قبل نفيها أو القول بأنها مجرد إشاعة، وهو أسلوب يدفع القارئ إلى مواصلة قراءة الخبر، ولكنه يصيبه في النهاية بنوع من الإحباط وفقدان الثقة في المضمون الذي تنشره الصحيفة[3]. وهذا الأسلوب يُكلّف الصحيفة ثقتها على المدى البعيد، إذ لا يُمكن بناء مصداقية إعلامية راسخة على إشاعات مُقدَّمة في هيئة أخبار ثم تُنفى بعد نشرها[4].

أما على صعيد المصادر، فقد رصدت الدراسات الميدانية أنه أفرطت الجريدتان في استخدام مصادر غير رسمية أو إيراد أخبار دون ذكر المصادر أو تحديدها، والاكتفاء بالقول أنها مصادر مؤكدة، أو مطلعة، فيما استقى مراسلون معلوماتهم حول بعض حوادث الاختطاف من أشخاص سمعوا بدورهم عنها، ولم يكونوا شهودًا أو مقرّبين من ضحاياها[5]. وتُشير هذه النتيجة إلى خلل منهجي عميق في أُسس الممارسة الإعلامية لا في أداء صحفي بعينه، وهو ما يُفسّر جزئيًا لماذا تُنشر أخبار الاختطاف ثم يُنفى بعضها بعد أيام بحجة أنها لم تكن سوى إشاعات[6].

وفيما يخص إشكالية غياب التخصص، فإن الواقع الهيكلي للصحافة الجزائرية يُجسّد بشكل مُثير خللاً بنيويًا حين يتضح أنه وهنا يطرح الاستخدام المفرط لوسائل وشبكات الاتصال الحديثة جدلًا بشأن حدود وطرق الاستعمال التي لا تعني استغناء الصحفي عن أبجديات العمل الميداني القائم على البحث والملاحظة والمعاينة،

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 154.

[2] رضوان، مرجع سابق، ص 44.

[3] بوشيخ، مرجع سابق، ص 152.

[4] محمد جاسم فلحي الموسوي، "نظريات الاتصال".

[5] بوشيخ، مرجع سابق، ص 150.

[6] أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية (الجزائر: برقي للنشر، 2014)، ص 56.

وتوجيه الأسئلة في موقع الحدث، لأن الصحفي الناجح هو الصحفي الذي يستخدم كافة حواسه في الميدان، بدل الاكتفاء بتلقي المعلومات عن طريق الهاتف، أو شبكة الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي[1]. وما يُضاعف من خطورة هذا الواقع أن صحفيًا واحدًا قد يُزوّد عشرات الصحف بالمعلومة الواحدة، فيتضاعف أثر الخطأ بدل أن يتوقف عند حدود مؤسسة إعلامية واحدة[2].

وخلاصة ما تُقرّره الدراسات في هذا الصدد أن الصحافة المكتوبة الجزائرية أمام ظاهرة اختطاف الأطفال، كما هو الحال أمام سائر الظواهر الاجتماعية الحساسة، تجد نفسها في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في منهجياتها وأخلاقياتها ومستوى تخصصها، فالصحافة التي تُريد فعلاً أن تكون في خدمة المجتمع لا يكفيها أن تُخبر، بل ينبغي أن تُنير وتُوجّه وتُشارك في بناء ردود أفعال اجتماعية وأمنية ناضجة ومتبصّرة. كما أن المسؤولية الإعلامية في هذا السياق لا تقتصر على الصحفي وحده بل تمتد لتشمل المؤسسة الصحفية برمّتها والجهات المشرفة على تكوين الصحفيين وضبط ممارستهم المهنية[3].

[1] بوشيخ، مرجع سابق، ص 155.

[2] اللمداني محمد، مرجع سابق، ص 29.

[3] بوشيخ، مرجع سابق، ص 154.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بعد ما استعرضناه في هذا الفصل ان الصحافة المكتوبة الجزائرية تقف اليوم في مفترق طرق حقيقي فيما يتعلق بمعالجتها للظواهر الاجتماعية الحساسة وفي مقدمتها ظاهرة اختطاف الاطفال، فهي من جهة تمتلك رصيدا تاريخيا وقدرة تأثيرية لا يمكن انكارها في تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه الاهتمام العام نحو القضايا المصيرية، ومن جهة اخرى تعاني من قصور بنيوي وهيكلي يتجلى في هيمنة الإطار الاخباري الآثاري على حساب التحليل الاجتماعي العميق الذي تستدعيه ظاهرة بهذا الحجم والتعقيد.

وقد كشف الفصل ان وظائف الصحافة المكتوبة لا تقف عند حد الاخبار بل تمتد الى التوعية والتثقيف والرقابة الاجتماعية، وهي وظائف تتكامل وتتشابك في منظومة واحدة لا يجوز اختزالها في بُعد واحد، فالصحيفة التي تكتفي بنقل الحدث الاجتماعي دون ان تضيء اسبابه وجذوره وتداعياته انما تخون وظيفتها التوعوية وتتحول الى ناقلة للخوف بدلا من ان تكون موجهة للفهم والمعالجة المجتمعية المشتركة.

الفصل الرابع:

الإطار التطبيقي

للدراسة

أولا: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أ /تحليل البيانات الوصفية

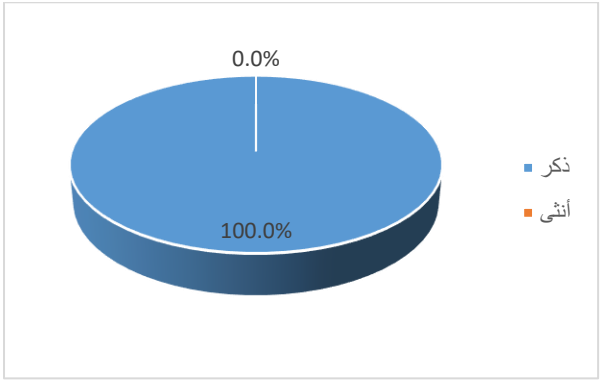
الجدول رقم :(1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	46	100%
أنثى	0	0%
الإجمالي	46	100%

من خلال الجدول اعلاه وبالنظر الى تكرارات افراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم اجمالا 46 فردا، نلاحظ ان 46 فردا يمثلون حجم الذكور بنسبة بلغت100% ، اما حجم الاناث فقد بلغ 0 بنسبة قدرت بـ0% ، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم(1)

تشير هذه النتيجة الى ان جميع الاساتذة الذين شاركوا في الدراسة هم من الذكور بنسبة100% ، وهذا يعكس التركيبة الحالية لكادر التدريس في قسم علم الاجتماع بجامعة المسيلة حيث لم تكن هناك استاذات اناث في الفترة المحددة للدراسة.

الشكل رقم :(1) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



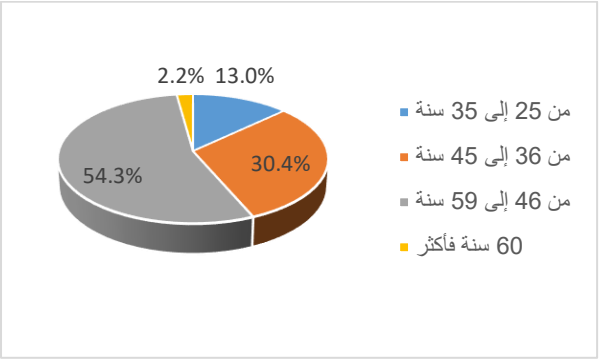
الجدول رقم :(2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
من 25 الى 35 سنة	6	13.0%
من 36 الى 45 سنة	14	30.4%
من 46 الى 59 سنة	25	54.3%
60سنة فأكثر	1	2.2%
الإجمالي	46	100%

من خلال الجدول اعلاه وبالنظر الى تكرارات افراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم اجمالا 46 فردا، نلاحظ ان الذين يتراوح سنهم من 25 الى 35 سنة بلغ عددهم (6) بنسبة13.0% ، اما الذين يتراوح سنهم من 36الى 45 سنة بلغ عددهم (14) بنسبة30.4% ، في حين بلغ عدد الذين يتراوح سنهم من 46 الى 59 سنة (25) بنسبة54.3% ، اما الذين يتراوح سنهم 60 سنة فاكثر فقد بلغ عددهم (1) بنسبة2.2% ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(2)

التفسير :تكشف هذه النتائج ان الفئة الاكثر تمثيلا هي فئة 46 الى 59 سنة بنسبة54.3% ، وهذا يعني ان معظم المشاركين في الدراسة هم من ذوي الخبرة الاكاديمية الطويلة مما يعطي استجاباتهم وزنا علميا ومهنيا اكبر في تقييم المعالجة الصحفية.

الشكل رقم :(2) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن



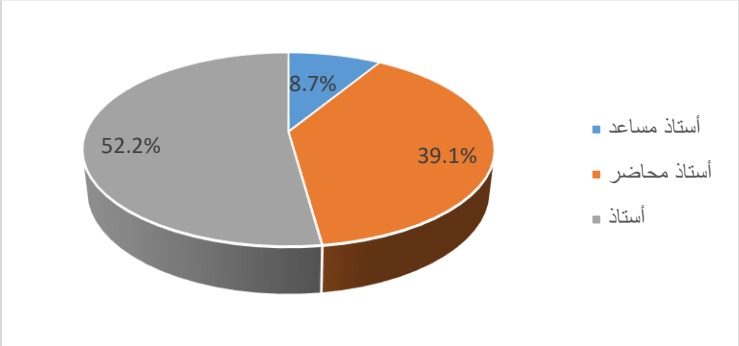
الجدول رقم :(3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة

الرتبة	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	4	8.7%
أستاذ محاضر	18	39.1%
أستاذ	24	52.2%
الإجمالي	46	100%

من خلال الجدول اعلاه وبالنظر الى تكرارات افراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم اجمالا 46 فردا، نلاحظ ان الذين رتبتهم استاذ مساعد بلغ عددهم 4 افراد بنسبة8.7% ، اما الذين رتبتهم استاذ محاضر فقد كان عددهم 18 بنسبة39.1% ، في حين بلغ عدد الذين رتبتهم استاذ 24 فردا بنسبة52.2% ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(3)

التفسير :تشير البيانات الى ان الغالبية العظمى من افراد العينة 52.2% يحملون رتبة استاذ وهي اعلى رتبة اكاديمية، يليهم الاساتذة المحاضرون بنسبة39.1% ، مما يعني ان العينة تضم اساتذة متمرسين ذوي مستوى علمي رفيع قادرين على اصدار احكام نقدية موضوعية.

الشكل رقم :(3) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة



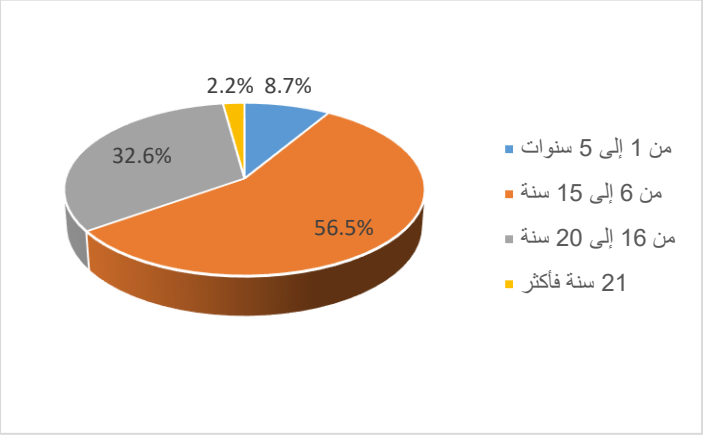
الجدول رقم :(4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
من 1 الى 5 سنوات	4	8.7%
من 6 الى 15 سنة	26	56.5%
من 16 الى 20 سنة	15	32.6%
21سنة فأكثر	1	2.2%
الإجمالي	46	100%

من خلال الجدول اعلاه وبالنظر الى تكرارات افراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم اجمالا 46 فردا، نلاحظ ان الذين يملكون خبرة من 1 الى 5 سنوات بلغ عددهم 4 افراد بنسبة8.7% ، اما الذين تتراوح خبرتهم من 6الى 15 سنة فقد كان عددهم 26 بنسبة56.5% ، اما الذين يملكون خبرة من 16 الى 20 سنة فكان عددهم 15 بنسبة32.6% ، في حين بلغ عدد الذين تزيد خبرتهم عن 21 سنة فردا واحدا بنسبة2.2% ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(4)

التفسير :تظهر البيانات ان الشريحة الاكبر من الاساتذة 56.5% تتراوح خبرتهم بين 6 و 15سنة، وهي خبرة كافية لتكوين رؤية ناضجة ومتوازنة، كما ان 32.6% منهم تتجاوز خبرتهم 16 سنة، مما يجعل العينة الكلية ذات ثقل خبراتي يضفي مصداقية على نتائج الدراسة.

الشكل رقم :(4) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة



ثانيا/ عرض نتائج استبيان الدراسة:

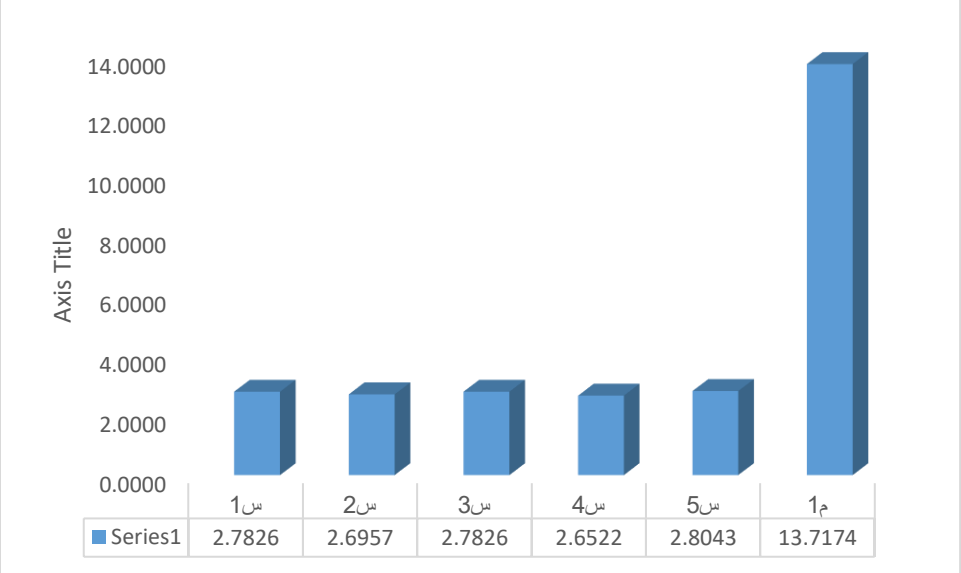
1- نتائج المحور الأول (مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال):

تمت معالجة إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول من الاستبيان (**مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال**) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يوضح وصف عبارات المحور الأول مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال عن طريق المرتفعةات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	عبارات المحور الأول	حجم العينة	المرتفعة الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	تحظى ظاهرة اختطاف الأطفال باهتمام ملحوظ في الصحف الجزائرية.	46	2,7826	0,55430	مرتفعة	2
02	تتابع الصحف الجزائرية هذه الظاهرة بشكل مستمر.	46	2,6957	0,59140	مرتفعة	4
03	تُخصَّص مساحات كافية لمعالجة قضايا اختطاف الأطفال.	46	2,7826	0,51264	مرتفعة	3
04	تعتمد الصحف على أخبار آنية أكثر من المعالجة المتعمقة.	46	2,6522	0,64005	مرتفعة	5
05	يختلف مستوى التغطية من صحيفة إلى أخرى.	46	2,8043	0,49976	مرتفعة	1
المحور ككل		46	13,7174	2,56180	مرتفعة	

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المرتفعةات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الاول (**مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال**) نلاحظ أن أغلب العبارات تنتمي إلى المجال المرتفع (2.34-3)، وبالنظر إلى المرتفعة الحسابي الاجمالي للمحور الاول والذي بلغ (13.71) فهو ينتمي إلى المجال المرتفعة (12-15) ومنه يمكن القول أن مستوى متابعة الصحف لقضية اختطاف الأطفال لدى أساتذة العلوم السياسية بجامعة المسيلة حسب إستجابات أفراد عينة الدراسة مرتفع، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (05) يوضح توزيع عبارات المحور الاول من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية

أظهرت نتائج هذا المحور أن أفراد العينة يتابعون بدرجة مرتفعة ما تنشره الصحافة حول ظاهرة اختطاف الأطفال، وهو ما يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها هذه القضية ضمن اهتمامات وسائل الإعلام الجزائرية من جهة، واهتمامات الأخصائيين الاجتماعيين من جهة أخرى، ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون اختطاف الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي تثير قلق المجتمع لما تمثله من تهديد مباشر لأمن الطفل والأسرة، الأمر الذي يجعل وسائل الإعلام تخصص لها مساحة معتبرة من التغطية والمتابعة.

كما تشير هذه النتيجة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يدركون أهمية الإعلام في رصد الظواهر الاجتماعية وتقديم المعلومات المرتبطة بها، لذلك يحرصون على متابعة المعالجات الصحفية للاستفادة منها في فهم أبعاد الظاهرة وأسباب انتشارها والآثار المترتبة عنها، ويعكس ذلك الدور المتكامل بين الإعلام والعمل الاجتماعي، حيث تسهم التغطية الإعلامية في تزويد المختصين بالمعطيات اللازمة لتشخيص المشكلات الاجتماعية واقتراح الحلول المناسبة لها.

2- نتائج المحور الثاني (طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة):

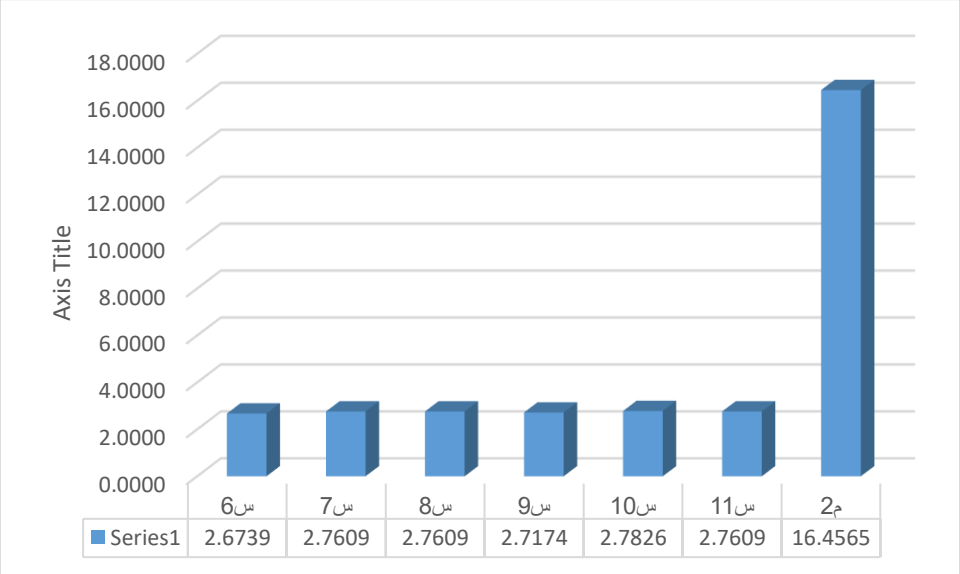
تمت معالجة إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان (**طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة**) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح وصف عبارات المحور الثاني طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة عن طريق المرتفعةات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	عبارات المحور الثاني	حجم العينة	المرتفعة الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
06	تركز الصحف الجزائرية على الجانب الإخباري لظاهرة اختطاف الأطفال.	46	2,6739	0,59831	مرتفعة	6
07	تُقدّم الصحف تحليلات اجتماعية كافية حول أسباب الظاهرة.	46	2,7609	0,48004	مرتفعة	2
08	تراعي المعالجة الصحفية الأبعاد النفسية والاجتماعية للطفل.	46	2,7609	0,52429	مرتفعة	3
09	تعتمد الصحف على مصادر موثوقة في تغطية هذه القضايا.	46	2,7174	0,54418	مرتفعة	5
10	توازن الصحف بين نقل الخبر واحترام خصوصية الضحايا.	46	2,7826	0,51264	مرتفعة	1
11	تميل بعض الصحف إلى الإثارة في معالجة قضايا اختطاف الأطفال.	46	2,7609	0,52429	مرتفعة	4
المحور ككل		46	16,4565	2,78653		

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المرتفعةات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني (**طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة**) نلاحظ أن كل العبارات تنتمي إلى المجال المرتفع (2.34- 3)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الاجمالي للمحور الثاني والذي بلغ

(16.45) فهو ينتمي إلى المجال المرتفع (14- 18) ، ومنه يمكن القول أن **طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة** حسب إستجابات أفراد عينة الدراسة **إيجابية**، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (06) يوضح توزيع عبارات المحور الثاني من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية

بينت النتائج أن أفراد العينة يرون أن المعالجة الصحفية للظاهرة تتميز بدرجة مرتفعة من الوضوح والموضوعية والقدرة على تقديم المعلومات المرتبطة بالقضية، وهو ما يعكس تطور الأداء المهني للصحافة في تناول القضايا الاجتماعية الحساسة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ظاهرة اختطاف الأطفال تتطلب معالجة إعلامية دقيقة ومسؤولة نظراً لحساسيتها وخطورة آثارها على الأطفال والأسر والمجتمع ككل، الأمر الذي يدفع المؤسسات الصحفية إلى الحرص على تقديم المعلومات بصورة واضحة ومفهومة، مع التركيز على الجوانب التوعوية والتحذيرية التي تساعد على رفع وعي الجمهور.

كما تدل هذه النتيجة على أن الصحافة لم تعد تكتفي بالدور الإخباري التقليدي القائم على نقل الأحداث، بل أصبحت تؤدي وظيفة تفسيرية وتثقيفية من خلال تقديم خلفيات عن الظاهرة وتحليل أسبابها وآثارها الاجتماعية والنفسية، وهذا ما ينسجم مع الوظيفة التنويرية للإعلام التي تهدف إلى بناء المعرفة الاجتماعية وتعزيز وعي الأفراد بالقضايا التي تمس حياتهم اليومية.

3- نتائج المحور الثالث (الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية):

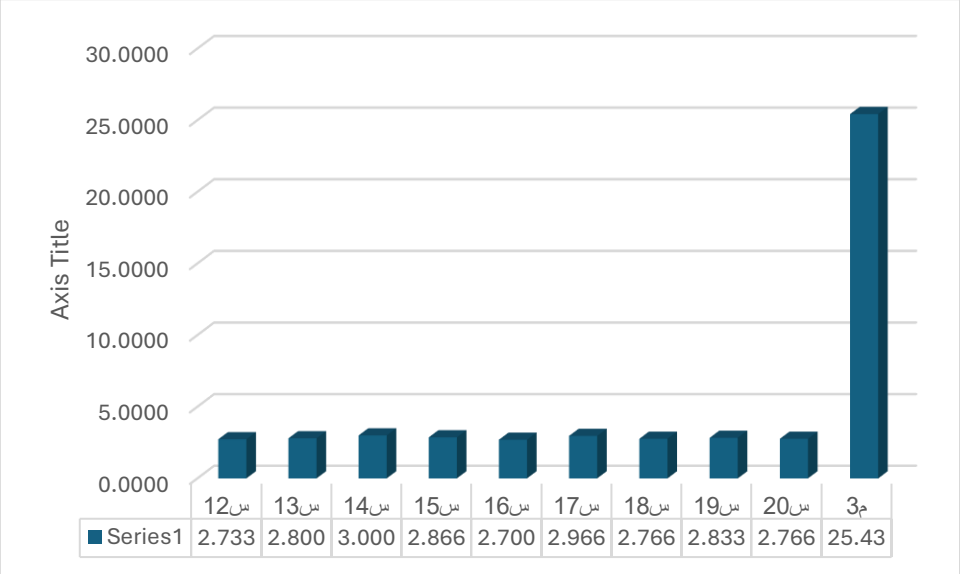
تمت معالجة إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث من الاستبيان (**الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية**) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) يوضح وصف عبارات المحور الثالث الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية طريق المرتفعات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	عبارات المحور الثالث	حجم العينة	المرتفعة الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
12	تحترم الصحف الجزائرية أخلاقيات المهنة عند تناول قضايا الأطفال.	46	2,8261	0,43738	مرتفعة	2
13	تتجنب الصحف نشر صور أو معلومات تضر بالطفل أو أسرته.	46	2,7391	0,57483	مرتفع	5
14	تراعي الصحف مبدأ المسؤولية الاجتماعية في معالجتها للظاهرة.	46	2,7609	0,52429	مرتفع	4
15	يساهم الخطاب الصحفي في حماية الطفل من الوصم الاجتماعي.	46	2,7391	0,57483	مرتفع	6
16	تلتزم الصحف باستخدام لغة إنسانية غير عنيفة.	46	2,8478	0,41991	مرتفع	1
17	يشوب بعض المعالجات الصحفية نقص في الحسّ الإنساني.	46	2,8261	0,48554	مرتفع	3
المحور ككل		46	16,7391	2,73605		

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المرتفعات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثالث (**الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية**) نلاحظ أن كل العبارات نتمي إلى المجال المرتفع (2.34- 3) ، وبالنظر إلى المرتفعة الحسابي الاجمالي للمحور الثالث والذي

بلغ (16.73) فهو ينتمي إلى المجال المرتفع (14- 18) ومنه يمكن القول أن درجة اعتماد **الوسائل والوسائط الاتصالية** حسب إستجابات أفراد عينة الدراسة **كبيرة**، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (07) يوضح توزيع عبارات المحور الثالث من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية

أظهرت النتائج أن الصحافة تعتمد على وسائل وأساليب متنوعة في معالجة ظاهرة اختطاف الأطفال، وهو ما يعكس سعيها إلى تحقيق أكبر قدر من الانتشار والتأثير في الجمهور المستهدف، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالتطور الكبير الذي عرفته البيئة الإعلامية المعاصرة، حيث أصبحت المؤسسات الصحفية تعتمد على مزيج من الوسائل التقليدية والرقمية للوصول إلى مختلف فئات المجتمع.

فلم يعد الخبر الصحفي وحده كافياً لنقل الرسالة الإعلامية، بل أصبح يتم تدعيمه بالتقارير والتحقيقات والحوارات والصور والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو، إضافة إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية التي تسمح بسرعة تداول المعلومات واتساع نطاق انتشارها.

كما يمكن تفسير ارتفاع تقييم هذا المحور بإدراك الأخصائيين الاجتماعيين لأهمية تنوع الوسائل الإعلامية في زيادة فاعلية الرسالة الاتصالية، فكلما تنوعت القنوات والأساليب المستخدمة ازدادت فرص وصول الرسالة إلى الجمهور وترسيخها في أذهانهم، ويؤكد ذلك ما تذهب إليه نظريات الاتصال الحديثة التي ترى أن تعدد الوسائط يسهم في تعزيز التأثير المعرفي والانفعالي والسلوكي للرسائل الإعلامية.

وتدل هذه النتائج كذلك على أن الصحافة الجزائرية أصبحت أكثر مواكبة للتحولات الرقمية، حيث تسعى إلى استثمار الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة في نشر الرسائل التوعوية المتعلقة بحماية الأطفال، وهو ما يعزز قدرتها على أداء دورها الوقائي والتوعوي في مواجهة الظواهر الاجتماعية الخطيرة.

3- نتائج المحور الرابع (أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي):

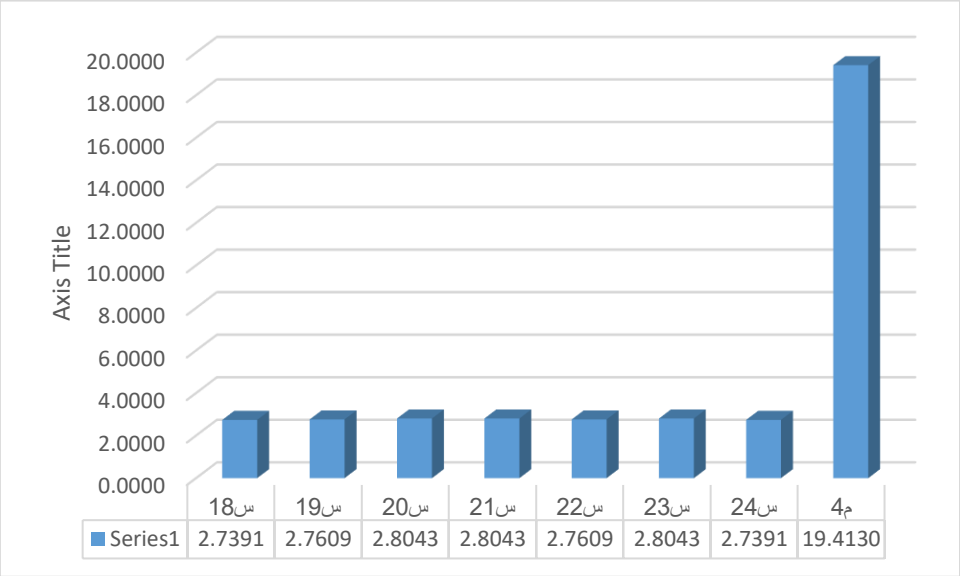
تمت معالجة إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع من الاستبيان (**أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي**) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يوضح وصف عبارات المحور الرابع أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي طريق المرتفعات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	عبارات المحور الرابع	حجم العينة	المرتفعة الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
18	تساهم المعالجة الصحفية في رفع وعي المجتمع بخطورة الظاهرة.	46	2,7391	0,53478	مرتفعة	6
19	تساعد الصحف الأسر على إدراك أساليب الوقاية من الاختطاف.	46	2,7609	0,52429	مرتفعة	4
20	تؤثر التغطية الصحفية في اتجاهات الرأي العام نحو الظاهرة.	46	2,8043	0,54240	مرتفعة	1
21	تسهم الصحف في تعزيز الإحساس الجماعي بالمسؤولية تجاه الأطفال.	46	2,8043	0,49976	مرتفعة	2
22	تساعد المعالجة الصحفية على فهم الأبعاد الاجتماعية للظاهرة.	46	2,7609	0,52429	مرتفعة	5
23	قد تؤدي بعض المعالجات إلى نشر الخوف والهلع في المجتمع.	46	2,8043	0,54240	مرتفعة	3
24	تُسهم الصحافة في الدفع نحو المطالبة بحماية أكبر للطفولة.	46	2,7391	0,57483	مرتفعة	7
المحور ككل		46	19,4130	3,33051		

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المرتفعات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثالث (**أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي**) نلاحظ

أن كل العبارات تنمي إلى المجال المرتفع (2.34- 3) ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الاجمالي للمحور الرابع والذي بلغ (19.41) فهو ينتمي إلى المجال المرتفع (16- 21) ومنه يمكن القول أن درجة تأثير **أثر المعالجة الصحفية على الوعي المجتمعي** حسب إستجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (08) يوضح توزيع عبارات المحور الرابع من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور بلغ (19.41)، وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال تؤدي دورًا مهمًا في رفع الوعي المجتمعي تجاه هذه القضية .

كما احتلت عبارة "تؤثر التغطية الصحفية في اتجاهات الرأي العام نحو الظاهرة "المرتبة الأولى، تليها عبارة "تسهم الصحف في تعزيز الإحساس الجماعي بالمسؤولية تجاه الأطفال"، وهو ما يشير إلى أن الصحافة لا تقتصر على نقل الأخبار، بل تسهم في تشكيل الرأي العام وتنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه حماية الأطفال .

وتوضح النتائج كذلك أن الصحافة تساعد الأسر على إدراك أساليب الوقاية وفهم الأبعاد الاجتماعية للظاهرة، مما يعزز الجانب التوعوي والوقائي للمعالجة الإعلامية، كما أقر أفراد العينة بأن بعض المعالجات قد تؤدي إلى نشر الخوف والهلع داخل المجتمع، وهو ما يستدعي التوازن بين التوعية وعدم التهويل.

2- نتائج المحور الخامس (تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين):

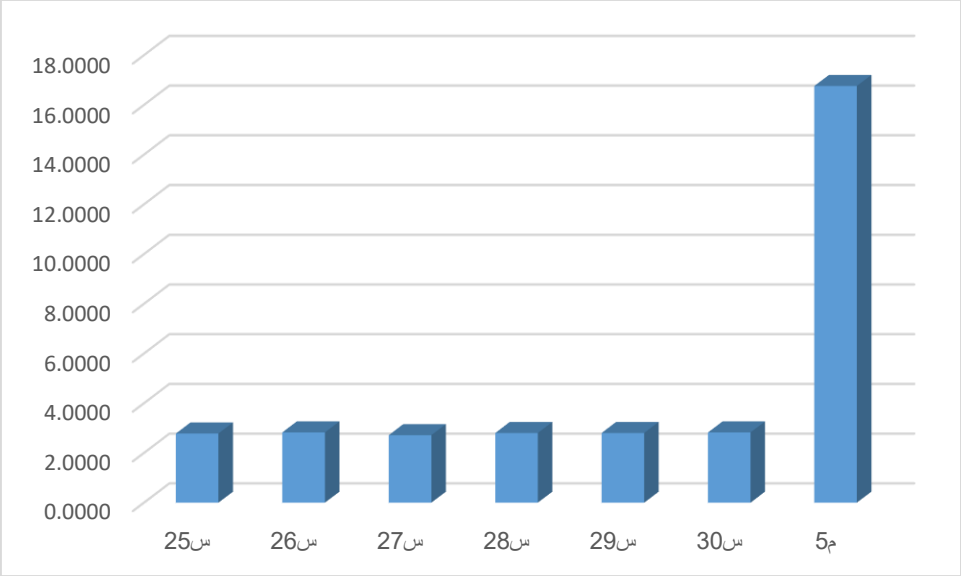
تمت معالجة إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس من الاستبيان (**تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين**) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) يوضح وصف عبارات المحور الخامس تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين عن طريق المرتفعةات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	عبارات المحور الثاني	حجم العينة	المرتفعة الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
25	تُعدّ المعالجة الصحفية الحالية لظاهرة اختطاف الأطفال مرضية.	46	2,7826	0,51264	مرتفعة	5
26	تحتاج الصحف الجزائرية إلى إشراك مختصين اجتماعيين في المعالجة.	46	2,8261	0,43738	مرتفعة	1
27	يساهم التنسيق بين الصحافة والأخصائيين الاجتماعيين في تحسين التغطية.	46	2,7174	0,62050	مرتفعة	6
28	ينبغي التركيز أكثر على الحلول والوقاية بدل الاكتفاء بالخبر.	46	2,8043	0,49976	مرتفعة	3
29	يمكن للصحافة أن تلعب دورًا وقائيًا أكبر تجاه الظاهرة.	46	2,8043	0,45312	مرتفعة	4
30	أوصي بتطوير المعالجة الصحفية لقضايا اختطاف الأطفال مستقبلًا.	46	2,8261	0,52933	مرتفعة	2
المحور ككل		46	16,7609	2,75023		

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المرتفعات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الخامس (**تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين**) نلاحظ أن كل العبارات تنتمي إلى المجال المرتفع (2.34- 3)،

وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الاجمالي للمحور الخامس والذي بلغ (16.76) فهو ينتمي إلى المجال المرتفع (14- 18) ، ومنه يمكن القول أن **تقييم المعالجة الصحفية حول اختطاف الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين** حسب إستجابات أفراد عينة الدراسة **ذات فعالية عالية**، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (09) يوضح توزيع عبارات المحور الخامس من الاستبيان حسب متوسطاتها الحسابية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور بلغ (16.76)، وهو ضمن المستوى المرتفع، مما يدل على أن الأخصائيين الاجتماعيين يقيمون المعالجة الصحفية للظاهرة تقييماً إيجابياً بشكل عام .

وقد جاءت عبارة "تحتاج الصحف الجزائرية إلى إشراك مختصين اجتماعيين في المعالجة "في المرتبة الأولى، تليها عبارة "أوصي بتطوير المعالجة الصحفية لقضايا اختطاف الأطفال مستقبلاً"، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بأهمية تعزيز التعاون بين الصحفيين والأخصائيين الاجتماعيين لتحسين جودة التغطية الإعلامية .

كما أكدت النتائج ضرورة التركيز على الحلول والإجراءات الوقائية وعدم الاكتفاء بعرض الأخبار فقط، بما يسهم في توجيه المجتمع نحو الوقاية والعلاج بدل الاقتصار على عرض الوقائع، وعليه يمكن القول إن أفراد العينة يرون أن المعالجة الصحفية الحالية فعالة، لكنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتخصص لتحقيق أثر توعوي ووقائي أكبر.

ثالثا/ الاستنتاج العام للدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول **المعالجة الصحفية لقضية اختطاف الأطفال في الصحافة الجزائرية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين**، يمكن استخلاص أن الصحافة الجزائرية تؤدي دورًا مهمًا وفعّالًا في تناول هذه الظاهرة الاجتماعية الحساسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع جميع المحاور محل القياس، مما يعكس وجود تقييم إيجابي لمختلف أبعاد المعالجة الصحفية لهذه القضية .

فقد بينت نتائج المحور الأول أن مستوى متابعة الصحف الجزائرية لقضية اختطاف الأطفال جاء مرتفعًا، وهو ما يدل على أن هذه الظاهرة تحظى باهتمام إعلامي واضح، باعتبارها من القضايا التي تمس أمن المجتمع وسلامة أفراده، خاصة فئة الأطفال، كما يعكس ذلك إدراك الصحافة لأهمية تسليط الضوء على الظواهر الاجتماعية الخطيرة ومواكبتها بصورة مستمرة، بما يسهم في إبقائها ضمن أولويات الرأي العام وصناع القرار .

أما نتائج المحور الثاني فقد أظهرت أن طبيعة المعالجة الصحفية للظاهرة تتسم بدرجة مرتفعة من الموضوعية والاهتمام بالأبعاد المختلفة للقضية، حيث لا تقتصر التغطية على نقل الأخبار فقط، بل تشمل أيضًا تقديم تحليلات وتفسيرات تساعد على فهم أسباب الظاهرة وانعكاساتها الاجتماعية والنفسية، ويعكس ذلك تطور الأداء المهني للصحافة الجزائرية وسعيها إلى القيام بدورها التوعوي والتثقيفي إلى جانب دورها الإخباري .

كما كشفت نتائج المحور الثالث أن الصحافة الجزائرية تحرص بدرجة كبيرة على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية عند تناول قضايا اختطاف الأطفال، من خلال احترام خصوصية الضحايا وتجنب المضامين التي قد تلحق الضرر بالطفل أو أسرته، إضافة إلى استخدام لغة إنسانية تراعي حساسية الموضوع. ويؤكد ذلك وعي المؤسسات الصحفية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للإعلام عند معالجة القضايا المرتبطة بحقوق الطفل وحمايته .

وفيما يتعلق بالمحور الرابع، فقد أظهرت النتائج أن المعالجة الصحفية تسهم بدرجة مرتفعة في رفع مستوى الوعي المجتمعي تجاه ظاهرة اختطاف الأطفال، من خلال التأثير في اتجاهات الرأي العام، وتعزيز الإحساس الجماعي بالمسؤولية تجاه حماية الأطفال، وتزويد الأسر بالمعلومات والإرشادات الوقائية اللازمة، كما أكدت النتائج أن الصحافة تمثل أداة فعالة في تعبئة المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة، مع ضرورة المحافظة على التوازن بين التوعية وعدم إثارة الخوف والهلع بين أفراد المجتمع .

أما نتائج المحور الخامس فقد أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يقيمون المعالجة الصحفية لقضية اختطاف الأطفال تقييمًا إيجابيًا بشكل عام، مع تأكيدهم على أهمية تطوير هذه المعالجة مستقبلًا من خلال

تعزيز التعاون بين الصحفيين والأخصائيين الاجتماعيين، والتركيز بشكل أكبر على الجوانب الوقائية والحلول العملية بدل الاكتفاء بعرض الأخبار والوقائع، ويعكس ذلك وجود قناعة بأن الإعلام قادر على أداء دور وقائي وتوعوي أكثر فاعلية إذا ما تم توظيف الخبرات العلمية والاجتماعية المتخصصة في معالجة هذه القضايا .

وعليه، يمكن القول إن الصحافة الجزائرية تمثل فاعلًا أساسيًا في مواجهة ظاهرة اختطاف الأطفال من خلال أدوارها الإخبارية والتوعوية والاجتماعية، وقد نجحت بدرجة كبيرة في جذب اهتمام الجمهور بهذه القضية والمساهمة في رفع مستوى الوعي بخطورتها، كما تؤكد نتائج الدراسة أن تطوير المعالجة الصحفية وتعزيز بعدها الوقائي والتخصصي، من خلال إشراك المختصين الاجتماعيين والنفسيين، من شأنه أن يزيد من فعالية الإعلام في حماية الطفولة والحد من انتشار هذه الظاهرة، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاجتماعية ومتطلبات المسؤولية المجتمعية لوسائل الإعلام.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الميدانية التي تناولنا فيها اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في الجزائر نحو معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن القول إننا وقفنا أمام موضوع يمس بشكل مباشر أمن الطفل والأسرة والمجتمع الجزائري في آن واحد، وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية المنجزة على عينة من أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة محمد بوضياف المسيلة لتكشف عن صورة دقيقة وواضحة في آن واحد، إذ تبين أن الأخصائيين الاجتماعيين يحملون نظرة نقدية واعية حيال الأداء الإعلامي للصحافة المكتوبة الجزائرية في تناول هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.

فالصحافة الجزائرية من منظور هؤلاء المختصين تضطلع فعلا بدور لا يمكن إنكاره في تسليط الضوء على ظاهرة اختطاف الأطفال وإيصالها إلى الرأي العام، وهو ما تجلى في ارتفاع مستوى متابعة الأخصائيين لما تنشره الصحف حول هذه القضية، غير أن هذا الاهتمام الإعلامي لا يرقى دائما إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية المطلوبة، إذ تميل كثير من الصحف إلى اعتماد الإطار الإخباري الآني والمثير على حساب التحليل الاجتماعي العميق الذي يتفاعل مع جذور الظاهرة وأبعادها النفسية والاقتصادية والثقافية.

وقد أثبتت الدراسة في مجملها أن الأخصائيين الاجتماعيين يدركون تمام الإدراك القيمة التوعوية للصحافة ودورها في رفع وعي المجتمع بمخاطر الاختطاف وتحفيز الإحساس الجماعي بالمسؤولية تجاه الطفولة، بيد أنهم يلاحظون في الوقت ذاته جملة من أوجه القصور في هذه المعالجة تتمحور أساسا حول التهويل والاعتماد على مصادر غير موثوقة وغياب التخصص الصحفي الحقيقي في التعامل مع قضايا الطفل والأسرة، وهي ثغرات لا يمكن تجاوزها بالتجاهل بل تستوجب وقفة جادة من المؤسسات الصحفية ومن الجهات المشرفة على التكوين الإعلامي في الجزائر.

ومما يبرز من خلاصات هذه الدراسة أيضا أن الأخصائيين الاجتماعيين يؤكدون على ضرورة أن تتجاوز الصحافة دورها الإخباري التقليدي نحو دور وقائي وتثقيفي أكثر فاعلية، وأن يكون ذلك من خلال تنسيق حقيقي بين الصحفيين والمتخصصين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين الذين يملكون معرفة ميدانية عميقة بهذه الظاهرة وبسبل التعامل معها، فلا يكفي أن تنقل الصحيفة الحدث بل يتعين عليها أن تضعه في سياقه وتفسر أبعاده وتقدم للمجتمع ما يحتاجه من أدوات وقائية حقيقية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المعاجم

1. ابن منظور، لسان العرب، ج2، ج9، ج13 (بيروت: دار صادر، 1994).
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004).
3. حجاب محمد منير، المعجم الإعلامي (القاهرة: دار الفجر، 2004).
4. الشيخ غريد، معجم الإعلامي المرئي والمسموع والمكتوب (بيروت: النخبة للتأليف والترجمة والنشر، 2007).

ثانياً: الكتب

5. إبراهيم إمام، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985).
6. أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية (الجزائر: برقي للنشر، 2014).
7. أليستر، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبد الرؤوف (دار المستقبل العربي، 1995).
8. بوجمعة رضوان، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر (الجزائر: منشورات طاكسيج كوم، 2008).
9. بوقفة عبد الله، القانون الدستوري الجزائري: تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية (الجزائر: دار الهدى، 2010).
10. تيسير مشارقة، مدخل إلى الدراسات الإعلامية (رام الله: بيت المقدس للنشر والتوزيع، 2002).
11. تمار يوسف، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007).
12. ثامر غباري وآخرون، الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق (عمان: دار المسيرة، 2010).
13. حسن مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط5 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006).
14. حسين سمير محمد، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ (القاهرة: عالم الكتب، 1976).
15. الشحات إبراهيم محمد منصور، حقوق الطفل وآثارها بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (دار الجامعة الجديدة، 2013).
16. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997).
17. عكيك عنتر، جريمة الاختطاف (عين مليلة: دار الهدى، 2015).
18. اللمداني محمد، الصحافة المستقلة في الجزائر: التجربة من الداخل (الجزائر: منشورات الحبر، د.ت).
19. محمد الخامس الرباط، الصحافة في الوطن العربي (مكتبة الأنجلو المصرية، 1989).
20. محمد المسلم، الصحافة والمجتمع: دراسة في التفاعلات (الرياض: دار المريخ، 2005).
21. محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة (القاهرة: عالم الكتب، 1997).
22. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3 (القاهرة: عالم الكتب، 2004).
23. محمد علي سكيكر، العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم، ط1 (مصر: دار الفكر الجامعي، 2006).
24. مصطفى كامل السيد، الصحافة في الوطن العربي (مكتبة الأنجلو المصرية، 1989).

ثالثاً: المجلات والملتقيات

25. بن داود العربي، "ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والديمقراطية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-13 ديسمبر 2012.
26. روشو خالد، "الآليات المساعدة للحد من ظاهرة اختطاف الأطفال"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج9، ع2.(2024)
27. حسينة بوشيخ، "المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية"، مجلة المتوسط، ع6.(2014)
28. عز الدين فراح، "ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج8، ع8 (جانفي 2022).
29. فوزية مصابيح، "ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري بين العوامل والآثار"، أعمال المؤتمر الدولي السادس: الحماية الدولية للطفل، طرابلس، 25 نوفمبر 2016.
30. نور الهدى بلقاسم، "الأطر الإعلامية في تغطية قضايا الأطفال في الصحافة المكتوبة الجزائرية"، مجلة الإعلام والمجتمع، مج5، ع2.(2023)
31. هالة عبد الرحمن، "تأطير قضايا الأطفال في الإعلام المصري: دراسة في المضمون والتأثير"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع74.(2021)

رابعاً: الأطروحات والرسائل العلمية

32. الحسن الإدريسي، "الإعلام والطفل المعرض للخطر: دراسة في الممارسات المهنية بالمغرب"، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام (جامعة محمد الخامس الرباط، 2020).
33. زينة بوسالم، "المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية"، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011).
34. سمية بن عمر، "المعالجة الإعلامية لجرائم الاختطاف في الصحف الجزائرية: دراسة تحليلية في جريدتي الشروق والنهار"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال)جامعة الجزائر 3، 2021.(
35. عراب عبد الغني، "تطور الصحافة في الجزائر: التاريخ والواقع" (جامعة عنابة، د.ت).
36. وليد غريبي، "اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو الخطاب الإعلامي حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022).

خامساً: مواقع الإنترنت

37. المحاضرة الرابعة: جريمة اختطاف الأطفال والاتجار بهم، متاح على: http://elearning-faclschs.univ-annaba.dz

38. محمد جاسم فلحي الموسوي، "نظريات الاتصال" (2012)، متاح على: http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456.ht

39. Djira Potter, دليل الصحافة المستقلة (مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2006)، متاح على الإنترنت.

سادساً: الكتب الأجنبية

25. Allport, Gordon W. "Attitudes." In *Handbook of Social Psychology*, edited by Carl Murchison. Worcester: Clark University Press, 1935.

26. Convention on the Civil Aspects of International Child Abduction, signed October 25, 1980, Hague Conference on Private International Law.

27. Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." *Journal of Communication* 43, no. 4 (1993).

28. Goffman, Erving. *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience*. New York: Harper & Row, 1974.

29. Khouri, Philippe. *La Protection de l'Enfant contre l'Enlevement International*. Paris: LGDJ, 2008.

30. Lotfi. *Les télévisions étrangères par satellite en Algérie: formation des audiences et des usages*. 2002.

31. National Association of Social Workers. *Code of Ethics*. Washington: NASW Press, 2021.

32. Schulte, Henry H., and Marcel P. Dufresne. *Pratique du Journalisme*. Paris: Nouveaux Horison, 2007.

33. Siebert, Fred S., Theodore Peterson, and Wilbur Schramm. *Four Theories of the Press*. Urbana: University of Illinois Press, 1956.

34. Thurstone, Louis L. "Attitudes Can Be Measured." *American Journal of Sociology* 33, no. 4 (1928).
35. Williams, Angela, and Sarah J. Morrison. "Framing Child Abduction in American and British Newspapers." *Journal of Media Ethics* 32, no. 3 (2017).

الملاحق

الملحق رقم 01: استبيان الدراسة

المحور الأول: البيانات الشخصية والديموغرافية

1. **الجنس:** ذكر☐ أنثى☐
2. **الفئة العمرية:** أقل من 30 سنة☐ من 30 إلى 40 سنة☐ من 41 إلى 50 سنة☐ أكثر من 50 سنة☐
3. **المستوى التعليمي:** ليسانس☐ ماجستير☐ دكتوراه ☐ تكوين مهني متخصص☐
4. **سنوات الخبرة في المجال الاجتماعي:** أقل من 5 سنوات☐ من 5 إلى 10 سنوات☐ من 11 إلى 20 سنة☐

أكثر من 20 سنة☐

المحور الثاني: اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو معالجة الصحف

5. هل تتابع ما تنشره الصحف الجزائرية حول ظاهرة اختطاف الأطفال؟

دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا أتابع ☐

6. ما درجة اهتمامك بالمواضيع الصحفية المتعلقة باختطاف الأطفال؟

كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

7. ما مدى ثقتك في المعلومات التي تقدمها الصحف حول حالات الاختطاف؟

كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

8. هل تعتبر الصحف مصدرًا موثوقًا لفهم هذه الظاهرة؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

9. كيف تصف اتجاهك العام نحو معالجة الصحف لهذه الظاهرة؟

إيجابي ☐ محايد ☐ سلبي ☐

10. هل ترى أن المعالجة الصحفية تساهم في التوعية بخطورة اختطاف الأطفال؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

11. هل تعتقد أن الصحف تبالغ في تناول قضايا اختطاف الأطفال؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

12. هل تؤثر المعالجة الصحفية على ممارستك المهنية كأخصائي اجتماعي؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

13. هل تساعدك التغطية الصحفية على فهم أبعاد الظاهرة بشكل أفضل؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

14. هل ترى أن الصحف تقوم بدورها في التوعية الاجتماعية بهذه الظاهرة؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

15. هل تركز الصحف على الجانب التوعوي أكثر من الجانب الإثاري؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

16. كيف تقيّم بشكل عام اتجاهاتك نحو معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الأطفال؟

.....

.....

المحور الثالث: تقييم المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال

17. كيف تقيّم مستوى اهتمام الصحف الجزائرية بظاهرة اختطاف الأطفال؟

مرتفع ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

18. هل ترى أن الصحف تتناول الظاهرة بموضوعية؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

19. هل تعتمد الصحف على مصادر موثوقة في تغطية هذه القضايا؟

دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐

20. ما الإطار الأكثر استخدامًا في المعالجة الصحفية؟

إخباري ☐ إنساني ☐ أمني ☐ إثاري ☐

21. هل تساهم طريقة عرض الأخبار في تضخيم الظاهرة؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

22. هل تراعي الصحف مشاعر الضحايا وعائلاتهم؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

23. هل تحترم الصحف أخلاقيات المهنة في نشر الصور والمعلومات؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

24. هل تساهم المعالجة الصحفية في رفع وعي المجتمع بخطورة الظاهرة؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

25. هل تؤثر التغطية الصحفية على سلوك المجتمع تجاه حماية الأطفال؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

26. هل تدفعك المعالجة الصحفية إلى اتخاذ مواقف مهنية أو تدخلات ميدانية؟

نعم ☐ أحيانًا ☐ لا ☐

27. ما أبرز أوجه القصور في المعالجة الصحفية؟

ضعف التوعية ☐ التهويل ☐ غياب التحليل ☐ نقص الحلول ☐

28. هل ترى أن الصحف تقدم حلولًا عملية للحد من الظاهرة؟

نعم ☐ نادرًا ☐ لا ☐

29. ما هي اقتراحاتكم لتحسين معالجة الصحف الجزائرية لظاهرة اختطاف الأطفال؟

.....

.....

الملحق رقم 02: وثيقة النزاهة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2026

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه:

السيد(ة): بزاري أميمة مديل

الصفة (طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 089831140

الصادرة بتاريخ: 08.03.2023 عن دائرة: بوسعادة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة تحت رقم التسجيل: 212135083186

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: إنجازات الأخصائيين الإجتماعيين في الجزائر نحو معالجة الصحف نظاهرة انتظار الأطفال - دراسة ميدانية بقسم الإجتماع.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 08-06-2026

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2026

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه:

السيد(ة): طويل أمينة

الصفة (طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210826632

الصادرة بتاريخ: 2024/08/29 عن دائرة: مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة تحت رقم التسجيل: 212135087220

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

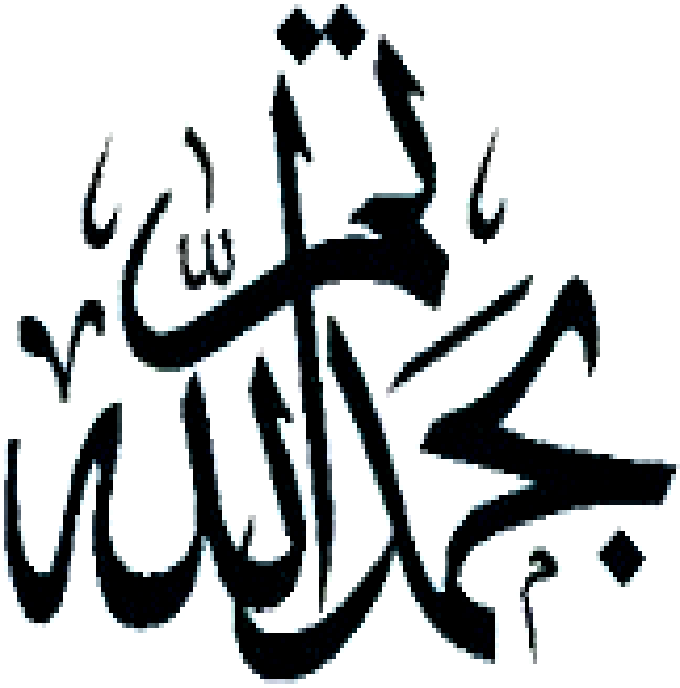
عنوانها: إستجابات الأخصائيين الاجتماعيين في إطار تحرير معالجة المحتوى لظاهرة إختطاف الأطفال (دراسة ميدانية بقسم علم الاجتماع جامعة المسيلة)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2026/06/28

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.


الحمد لله